

٣ - الاخطاء الواقعة في العدد ١٧٣٨ من الجريدة الرسمية الصادر في ١ شباط سنة ١٩٦٤

رقم الصفحة	التصويبات
٩٩	تضاف عبارة (المادة ٥ / هـ) قبل (٢) الواردة في السطر الثامن .
١٠٠	يحذف السطران الثبيران بعد البند الثامن من الفقرة (١) من جدول وصف المشروع المبتدأ أن بكلمتي (وتؤخذ الاموال والمنهيات بكلمتي مصادر اخرى)
١٠٥	تضاف كلمة (في) بعد كلمتي اساليب سليمة الواردتين في نهاية السطر الاولى من المادة (٢) المساعدات الفنية .
١١٠	يستعاض بكلمة (منظمة) عن كلمة منطقة المنشورة في صدر السطر الرابع من المادة (٢) خطة الاقتراض .
١١١	يستعاض عن كلمتي (اهتمام خاص) الواردتين في السطر الاخير من الصفحة المذكورة بكلمتي (اهتماماً خاصاً) .
١١١	تضاف كلمة والتأكد بعد كلمة وكلاهما الواردة في السطر الثالث من الصفحة المذكورة .

٤ - نشر خطأ في العدد ١٥٨٠ تاريخ ١١/١١/١٩٦١ صفحة ١٤٧٢ بأن امانة العاصمة عازمة على استهلاك ما مساحته ٥٤ متراً مربعاً من القطعة رقم (٣٠٥ حوض ٣١) حي حنيكين والصواب هو (٢٠٥ حوض ٣١) حي حنيكين .



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ١٩ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٥١

المحتوى

صفحة	مجلس الامة
٣٠٣	نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ نظام المقابر ودفن الموتى
٣٠٤	نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ نظام مشروع الكهرباء لبلدية طوباس
٣٠٧	نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٤ نظام بلدية بير زيت
٣١٠	نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ نظام السلك السياسي الاردني المعدل
٣٣٣	نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ نظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية
٣٣٤	قرارات رقم (٤١ - ٤٢ - ٤٣) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٣٣٥	الانقاصات
٣٤٠	اعلان صادر عن هيئة النيابة
٣٦٣	البنك المركزي الاردني
٣٦٤	جدول رسوم الانتاج المحلي على البطاريات
٣٦٩	



محمد الحسين بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصاب ارادتنا بما هو آت : -

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في ارادتنا الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ التي دعي مجلس الأمة في دورة استثنائية من اجل اقرارها : -

١ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٤ .

٢ - مشروع قانون ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ .

١٩٦٤/٣/٨

الحسين بن علي

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الداخلية
صالح الخليلي

هكذا من الأشهر

ان هبة النيا

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٣/٧

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤

نظام المقابر ودفن الموتى

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المقابر ودفن الموتى في مدينة نابلس لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكمن للالفاظ والعبارات التالية المعنى المخصص لها أدناه .

(مجلس) مجلس بلدية نابلس او اية لجنة بلدية في نابلس تشكل بموجب القانون .

(الرئيس) رئيس بلدية نابلس او من يقوم مقامه .

(منطقة البلدية) منطقة تنظيم مدينة نابلس .

(مقبرة) كل مقبرة معدة لدفن الموتى في نابلس لمختلف الطوائف .

(سكرتير المجلس) الموظف المعين سكرتيراً لمجلس بلدية نابلس او اي موظف آخر يفوض المجلس لقيام بالامور المبينة في هذا النظام .

(مكتب) المكتب المختص الذي ينشأ لتنفيذ غايات هذا النظام .

المادة ٣ - يتولى المجلس انشاء المقابر والغائب ومراقبتها وتعيين مواقعها ومواصفاتها وتقسيم الموتى ودفنهم والحفاظ على حرمة المقابر .

المادة ٤ - لا يجوز دفن الموتى ضمن منطقة البلدية الا بالمقابر المعينة من قبل المجلس .

المادة ٥ - أ - بعد نفاذ احكام هذا النظام يعين المجلس المقابر التي يجوز دفن الموتى فيها .

ب - يجوز للمجلس ان يوقف دفن الموتى في اي مقبرة يرى ان المصاحبة العامة تقضي بتوقف الدفن فيها .

ج - يجوز للمجلس ان ينشئ مقابر جديدة يحدد مواقعها ومواصفاتها وله ان يخصص مكان دفن الموتى لمختلف الطوائف وفق ما يراه مناسباً لمصلحة الاهالي في منطقة البلدية .

المادة ٦ - أ - يؤسس في بلدية نابلس مكتب يسمى (مكتب دفن الموتى) .

ب - يتألف المكتب من موظف أو أكثر يجري تعيينهم وفقاً لاحكام نظام موظفي البلديات لسنة ١٩٥٥ .

ج - يعين المجلس ناظراً يتولى الاشراف على حفر القبور ودفن الموتى والحفاظة على المقابر ، وتسجيل الموتى الذين يدفنون في المقبرة في سجل خاص .

د - يجوز للرئيس ان يعين العدد اللازم من العمال والمستخدمين من الجنسين ، للقيام بأي عمل لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧ - يقوم المكتب بواسطة مستخدميه وعماله بالامور التالية :-

أ - خدمة وتكفين الموتى .

ب - تأمين وسائل نقل الموتى .

ج - تأمين مراسم الصلاة على الموتى حسب الطقوس المتبعة لدى الطائفة التي ينتمي اليها .

د - تأدية جميع النفقات التي تستلزمها الاعمال السابقة وسواها ، والتي يتطلبها نقل الموتى حتى مقرهم الاخير بشكل لا يدع مجالاً لذوي الموتى من تحمل اية نفقات اضافية .

المادة ٨ - يعتبر ذوو الموتى ثلاث فئات وتحدد الاجور الواجب استيفاؤها منهم كما يلي :-

دينار

أ - من الفئة الاولى وهم ذوو اليسار	١٠
من الفئة الثانية وهم متوسطو الحال	٧,٥٠٠
من الفئة الثالثة وهم دون متوسطي الحال	٥

ب - يحسم الاولاد الذين لا تزيد اعمارهم على عشر سنوات (٥٠٪) من النفقات .

ج - يصنف سكرتير البلدية هذه الفئات ويجوز الاعتراض على هذا التصنيف للرئيس ويكون قراره قطعياً .

د - يستوفي المكتب سلفاً من ذوي الموتى الاقربين او المكلفين عادة بدفنه ، الاجور حسب هذا النظام .

المادة ٩ - يجوز للرئيس اذا ثبت له بموجب مضبطة فقر حال الموتى واقربائه ، ان يصدر امراً باعفاء ذوي الموتى او المكلفين به من الرسوم وفي هذه الحالة يتحمل المجلس كافة مصاريف الدفن حسب تقرير سكرتير البلدية .

المادة ١٠ - يقوم ذوي الموتى والمسؤولين عنه ، فور حدوث الوفاة ، بتقديم طلب معني من الطوايع الى مكتب دفن الموتى وفق نموذج ينظمه الرئيس لهذا الخصوص ، ويرفق بالطلب الاجر المين بالمادة (٨) اعلاه ويعطى به وصلاً اصولياً وكذلك يرفق معه رخصة دفن من دائرة الصحة في المدينة ثم تسلم الرخصة الى حارس المقبرة .
ونتيجة لذلك يصدر الرئيس ، او السكرتير ، امراً يجيز دفن الموتى في المقبرة المعدة للطائفة التي ينتمي اليها .

المادة ١١ - يجوز للمجلس اعداد سيارة خاصة لنقل الموتى ولا يجوز نقل المتوفى وتشيع الجنازة الا بواسطة السيارات الا في الطرقات الضيقة فقط حتى الوصول الى اقرب نقطة يمكن فيها استخدام السيارات ، وتستثنى من هذه القاعدة المآتم الوطنية الرسمية التي يقرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية للمتوفين المدنيين وبناء على اقتراح وزير الدفاع للمتوفين العسكريين التي تشيع وفقاً لبرامج الخاصة بكل منها .

المادة ١٢ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وتعتبر بر ايراداً للمجلس .

١٩٦٤/٣/٧

هازم نسيه هالكف الفايبر سعبير الحقي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح	وزير الداخلية صالح الخياطي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام بالوكالة حسين بن ناصر
---	-------------------------------	--

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير ووزير الصحة بالوكالة امين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ
---	-----------------------------	--------------------------------------

وزير المالية والاقتصاد الوطني نظام الشراي	وزير الزراعة كمال محي الدين	وزير الاشغال العامة وزير المواصلات بالوكالة عبد اللطيف العنتاري
---	--------------------------------	---

هكذا من الشاهلي

ان. هيئة النيابة

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٣/٧ .

تأمر بوضع النظام الآتي : -

رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤

نظام مشروع الكهرباء لبلدية طوباس

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) - لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مشروع الكهرباء لبلدية طوباس لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتابات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

(بلدية) بلدية طوباس .

(المجلس) مجلس بلدية طوباس .

(العداد) الجهاز الذي يركب لقياس وضبط التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .

(المشترك) أي شخص مسجل لدى المجلس كمشترك لأخذ التيار الكهربائي وفقا لأحكام هذا النظام .

(التأمين) المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدما لضمان دفع رسوم الكهرباء .

المادة ٣ - يتولى المجلس ادارة مشروع الكهرباء وتوليد وتوزيع القوة الكهربائية في مدينة طوباس وضواحيها .

المادة ٤ - يترتب على طالب الاشتراك بالكهرباء ، حالما يقبل طلبه ، ان يوقع على العقد المنظم من المجلس ، والمتضمن للشروط الموضوعية لتوريد الكهرباء اليه ، وان يدفع جميع الرسوم والتفقات المتعاقبة بذلك العقد .

المادة ٥ - يتولى المشترك على نفقته : -

أ - اقامة الاجهزة الخصوصية في محله وتركيبها وضباطها في حالة جيدة وفق الشروط التي تعينها البلدية .

ب - تقديم جميع ما يلزم من ادوات لربط اجهزته الخصوصية بخطوط البلدية وبحسب ما يقرره المجلس .

المادة ٦ - أ - تقوم البلدية بربط اجهزة كهرباء المشترك بخطوط البلدية على نفقة المشترك ، وعندئذ تصبح جميع ادوات واسلاك واعمدات هذا الربط ، خارج العداد ملكا للبلدية .

ب - في حالة قيام البلدية باجراء اية تمديدات على حسابها او على حساب المشترك فانه يحق لها اجراء تلك التمديدات وتركيب الاعمدات والروايا والفناجين اللازمة لذلك على العقارات والاراضي بقصد المصلحة العامة ، شريطة ان لا تتعارض تلك التمديدات مع الانشاءات القائمة ، او التي ستقام ، دون ان يكون للمالكين الحق بالمطالبة بتعويض او المعارضة في ذلك .

ج - اذا تعارضت اسلاك موصلة للتيار الكهربائي الى مشترك مع عقار او ارض شخص آخر مجاور ، فان المشترك ملزم بنقل هذه الاسلاك الى جهة اخرى ، وتقديم جميع ما يلزم من اعمدة واسلاك على نفقته الخاصة .

المادة ٧ - لا يحق للمشارك نقل الاشتراك الى اي محل آخر ، غير المحل الذي تم التعاقد عليه ولا يحق له توسيع الاشتراك بحيث يشمل أي ملك مجاور .

المادة ٨ - لا يجوز لغير بلدية طوباس توريد وتوزيع القوة الكهربائية ضمن حدود البلدية .

المادة ٩ - اذا عجزت البلدية عن توريد محل ما بالكهرباء يسمح لطالب الاشتراك بأن يولد الكهرباء انتمتة الخاصة بموجب الشروط التالية : -

أ - ان لا يقيم اي مولد قبل الحصول على موافقة المجلس بالشروط التي يراها .

ب - ان لا يزود غيره بالتيار الكهربائي على اي وجه كان .

ج - ان يتعهد بازالة المولد عندما يتلقى اشعارا من المجلس بان القوة الكهربائية أصبحت متوفرة لديه ، وبالمستطاع تزويد محله بها بمقتضى احكام هذا النظام ، او لأية اسباب اخرى معقولة يراها المجلس ضرورية . واذا تناعس عن تنفيذ طلب المجلس خلال المدة الموضوعة ، فالمجلس الحق بازالة المولد على نفقة صاحبه ، وتحصيل التفتقات بالكيفية التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ١٠ - يعين المجلس في قرار يتخذ تعرفه الكهرباء ومبالغ التأمين ورسوم الاشتراك وغير ذلك من التفتقات ويجوز له تغيير هذه التعرفة والرسوم والمبالغ وتعديلها من وقت الى آخر .

المادة ١١ - يجوز للمجلس ان يعني من رسوم الكهرباء ائفاء كايا او جزائيا ما يختاره من اماكن العبادة والمؤسسات الخيرية .

المادة ١٢ - أ - تعيين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركبه بموافقة البلدية وبحساب الكيلوات .

ب - اذا اقتنع المجلس بان في عداد الكهرباء خلافا ، او بأنه مكسور او معطوب او انه لا يسجل الكليات الصحيحة للكهرباء المستهلكة ، او اذا قطع التيار الكهربائي لسبب وقوع عيب في العداد ، فان المبالغ المستحقة عن استهلاك الكهرباء عن المشترك تقدر وفق ما يراه المجلس ، ويكون قراره بهذا الشأن قطعيا وناقذا .

ج - يصدر المجلس خلال فترات لا تقل عن شهر قائمة بالحساب تبين المبالغ المستحق على المشترك عن استهلاك الكهرباء في محله بموجب قيد العداد ، او عملا بالفقرة (ب) من هذه المادة . ويجب على المشترك ان يسدد المبلغ المستحق عليه خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

د - يحق للبلدية تركيب عدادات مراقبة للمشتركين من وقت لآخر ويعتبر تسجيل تلك العدادات صحيحا وقطعيا .

هـ - تحصل المبالغ التي تستحق بموجب هذا النظام كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٣ - يجوز لأي موظف مفوض من المجلس ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء ، او لقطع التيار الكهربائي ، او اعادته ، او لقراءة العداد ، وذلك في اي وقت بين الساعة الثامنة صباحا والساعة الخامسة مساء ، وكل شخص يعترض او يعيق الموظف عن القيام به اجبه يعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

هكذا من الشاهل

المادة ١٤- يحق للمجلس أو رئيسه أن يأمر بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك في الاحوال التالية :-

- أ - إذا تأخر المشترك عن دفع رسم الكهرباء المستحق عليه لمدة اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب.
- ب - إذا أجرى أى تغيير في جهاز الانارة بدون أن يحصل على موافقة المجلس .
- ج - إذا عارض موظف البلدية المختص في تأدية واجبه .
- د - إذا تأخر أو امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد عقد الاشتراك .
- هـ - إذا تبين أو ظف البلدية المختص ان أي تغيير أو عبث قد وقع بمعداد الكهرباء واجهزها الكهربائية الأخرى.

المادة ١٥- أ - إذا لحق أي مواطن أي ضرر بسبب أي نقص في تركيب خطوط الكهرباء التابعة للبلدية أو بسبب أي عطب أو إهمال في إصلاحها فيحق له مطالبة المجلس التعويض عن الضرر الذي أصابه .

ب - إذا كان الضرر الحاصل قد نشأ نتيجة الإهمال أو قصور من المواطن فلا يكون المجلس مسؤولاً عن أي تعويض له .

المادة ١٦- تبلغ قائمة الحساب ، أو أي مذكرة أو إخطار ، وأي مستند من المستندات التي يقضي هذا النظام تبليغها للمشارك ، بإرسالها بالبريد المسجل أو تسليمها للمسؤول عن المحل الذي يتعاطى فيه عمله ، أو إلى أي شخص بالغ من أفراد عائلته ممن يقيمون معه أو بالصاقها على باب مسكنه أو محل عمله في حالة عدم التمكن من تبليغها على الوجه السابق ذكره . وأشهاد مختار الحي على ذلك .

المادة ١٧- كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير عن كل مخالفة يرتكبها وغرامة إضافية قدرها ديناران عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

١٩٦٤/٣/٧

مازرم نسيب هالكف الفاي سفير المفتي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح	وزير الداخلية صالح الحياي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام بالوكالة حسين بن ناصر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير ووزير الصحة بالوكالة أمين الحسيني	وزير العدل حسن الكايد	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ
وزير المالية والاقتصاد الوطني نظام الشراي	وزير الزراعة كامل عي الدين	وزير الاشغال العامة ووزير المواصلات بالوكالة عبد اللطيف العيتاوي

ان هيئة النيابة

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٣/١١ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٤

نظام بلدية بير زيت

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية بير زيت لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون الانفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

(بافلاء) كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتعاطاها في ذلك العقار وبيان الغاية الأخرى التي يستعمل العقار من أجلها واسم ذلك الشخص مع بيان أو اعلان كهذا وتشمل اية إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لأي عقار مشيرة إلى نوع العمل أو الحرفة أو المهنة التي تمارس في ذلك العقار .

(اعلان) كل صورة أو نقش أو تصميم أو صورة شمسية تعرض في أي مكان من الامكنة العامة على ورقة أو ورق مقوى أو خشب أو زجاج أو معدن أو غير ذلك ، كما تعني النسخة المأخوذة من أي اعلان وتشمل كل اعلان ينار بالكهرباء أو بأية وسيلة أخرى وكل شريط سينمائي يعرض في مكان عام خلاف المألوهي العمومية المرخصة حسب الاصول .

(انشاء الشارع) تخطيط الشارع وفتح وبنائه وجدرانه وحفر ارضه وتبينة الجور الموجودة فيه ، وتسوية سطحه ورصفه وتعبئته وحفر الخنادق فيه لتصريف المياه السطحية ، وتشمل أيضاً الاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء أو تغيير الجدران الواقية وجدرانه والقيام بأية اشغال في الملك المتناخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه كما تشمل أي توسيع يجري في جانبي الشارع بغض النظر عن مساحة التوسيع ، سواء تمت هذه الاعمال على مرحلة واحدة أو أكثر .

(بناء) كل بناء مبنية من الحجارة أو الاسمنت (الباطون) أو اللبن أو الحديد أو الخشب أو الصفيح (التناك) أو اية مادة أخرى وتشمل أيضاً اساس اية بناء كهله وكل قسم منها أو شيء ملحق بها وكل حائط من حيطانها أو سقفها أو ملخنة أو رواق أو شرفة أو رفوف وكل قسم منها أو شيء ملحق بها وكل حائط أو سياج أو أي انشاء آخر يحيط بأرض أو قائم على حدود أرض أو فناء أو يقصد به ان يحيط بتلك الأرض والفناء .

هكذا من المأهول

(حيوان) جميع انواع الحيوانات والطيور .
(وصيف) المساحة بين حد الشارع وحد طريق السيارات من الجهة نفسها ، بما في ذلك حجارة الشاك والقناة الكائنة بين تلك المساحة وحد طريق السيارات والجدران الواقية او جدران الحدود .
(رئيس البلدية) رئيس بلدية بير زيت .
(ساحة) اية مساحة من الارض تقع ضمن حدود منطقة بلدية بير زيت او منطقة تنظم المدينة احتفظ بها ساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به الان او سيوضع موضع العمل فيما بعد .
(ساكن) شغل البناية بالفعل او الذي يشغلها وتشمل المستأجر والمستأجر الفرعي .
(شارع عام) كل طريق او زقاق او ساحة او ثمر او جسر او مدرج ، نافذاً كان او غير نافذ ويمتلك الجمهور حق السير فيه ، وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والحدائق الواقعة على جانبي اي شارع كهذا قسماً منه .
(عربة نقل) اية عربة او عجلة ، او اية وسيلة من وسائل النقل التي تدار باليد ، او تجرها الحيوانات او التي تدار بالقوة الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .
(طريق السيارات) ذلك التسم من الشارع المخصص لسير المركبات .
(مأهول الصحة) اي طبيب صحة . او مفتش صحة . او مراقب شؤون الصحة ، او مهندس البلدية ، او اي موظف اخر عينه المجلس للتفتيش او مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .
(مالك) الشخص الذي يتصرف باي عقار او يشرف عليه او يتقاضى بدل ايجاره او ريعه في احوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار ، او وكيل المالك سواء اكان هو المتصرف بذلك العقار او كان العقار مسجلاً باسمه ام لم يكن .

(المجلس) او (البلدية) او (المجلس البلدي) مجلس بلدية بير زيت .
(معمد المجلس) اي موظف من موظفي المجلس ، انيط به القيام بعمل تنفيذ لاجراءات هذا النظام .
(مفتش اللحوم) الشخص الذي يعينه المجلس للتفتيش على الذبائح واللحوم .
(المهندس) مهندس بلدية بير زيت .
(منطقة البلدية) منطقة بلدية بير زيت .

الفصل الاول انشاء الشوارع

المادة ٣ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن انشاء الشوارع العامة وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية ومنطقة التنظيم وفقاً لاي مشروع هيكلي او تنظيمي نافذ المفعول .
المادة ٤ - أ - يعتبر المالكون الواقعة املاكهم ضمن منطقة البلدية ومنطقة التنظيم مكلفين بدفع نسبة مئوية من نفقات انشاء الشوارع الملائمة لاملاكهم .
ب - مع مراعاة احكام المادة (١١) من هذا النظام يحق للمجلس ان يعين نسبة اشتراك المالكين في النفقات المتو عنها في الفقرة (أ) اعلاه الى الحد الذي يراه مناسباً وتقسيم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهات املاكهم الملائمة للشارع العام .

المادة ٥ - أ - يدفع المالكون الى صندوق البلدية نفقات الانشاء التي يقرر المجلس تحصيلها منهم بمقتضى هذا النظام .
ب - يحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من المالكين مبلغاً لا يزيد على ٥٠٪ من النسبة المئوية من النفقات التي يقرر تكليفهم بدفعها وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة للعمل المنوى اجراؤه ، وان يستوفي بقية المبلغ بعد اتمام ذلك العمل .

المادة ٦ - اذا لم يتم المجلس بالعمل المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (٥) اعلاه خلال سنة من تاريخ الدفع فيترتب عليه اعاده ما يكون قد حصله من المالكين .

المادة ٧ - ١ - يعتبر مخالفاً لهذا النظام كل من :
أ - بنى او انشاء او اقام او ابقى حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق اخر في اي شارع او في اي قسم منه ، او

ب - غطى او اغلق مجرى مكشوقا او مصرفا او قناة واقعة على جانب اي شارع عام ، او
ج - وضع صندوقا او طردا (باله) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع ، او تسبب في وضعها فيه ، بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف ، او تؤخرهم عن القيام به ، او تعطل او تعيق حركة السير في الشارع ، مدة اطول مما هو ضروري بالقدر المعقول لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او ازالها او نقلها .

٢ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة في اي شارع اiban الاعياد والاحتفالات العامة ، وعلى المنشئ ان يزيل هذه الانشاءات في خلال ثلاثة ايام من انتهاء الاعياد او الاحتفالات .

المادة ٨ - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع عام ، او ان يحفر حفرة او اخدودا فيه ، الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من الرئيس ، وينبغي ان يتضمن ذلك الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد ، او حفر تلك الحفرة او الاخدود ، مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - اذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المواد او الحفر او - الاخدود على نفقته الخاصة ، وان يبقى ذلك السياج قائماً الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تطمر الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس مما ينشاء عن ذلك من الخطر على وجه يرضى به المجلس او المأمور المفوض منه ، ويترتب على ذلك الشخص ايضا ان يضع حول ما ذكر ثورا كافيا خلال الليل بصورة ترضي المجلس ، او المأمور المفوض منه .

المادة ٩ - اذا كان من رأي المجلس ان بناء او بئر أو حفرة ، او اي مكان اخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي ، او لوجود نقص في صيانتها او تسيبها ، او لاي سبب اخر ، يرسل اخطارا تحريروا الى مالكة يكلفه فيه بوقايته ، او اقامة سياج حوله في الحال ، على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه ويترتب على المالك القيام بمقتضيات الاخطار ضمن المدة المبينة فيه .

المادة ١٠ - اذا لحق باحد الشوارع العامة ، او بأي قسم منه ، ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفرات اجريت في ارض متاخمة له ، يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر ، وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض التي اجريت فيها الحفرات .

المادة ١١- اذا وجد المجلس ان اي رصيف ، او قسم منه يؤلف قسماً من شارع لم يحط بمجساة الشك (الجبه) او لم يرصيف او تحفر اقنية ومصارف فيه بالشكل الذي يرضى المجلس عنه ، فيجوز له ان يرسل اخطاراً كتابياً الى مالكي العقارات او الاراضي الواقعة على ذلك الرصيف او القسم ، بنحاطته بمجساة الشك (الجبه) وتسويته ورصفه وحفر اقنية ومصارف فيه ، خلال المدة التي تعين في الاخطار ، وبالصورة والمواد التي يعينها المجلس .

المادة ١٢- اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة بالاخطار او اذا شرع فيه ثم توقف عنه مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً يجوز للمجلس أن يعم العمل بنفسه ، اذا استعصوب ذلك ، ويكلف المالك بدفع المصاريف التي انفقها .

المادة ١٣- يدفع المالكون كامل نفقات انشاء الرصيف حسب امتداد املاكهم عليه ، فاذا تخلفوا عن دفعها تستوفي منهم بالطريقة التي تستوفي بها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس .

المادة ١٤- يكون عرض طريق السيارات في كل شارع بالقدر الذي يعينه المجلس .

المادة ١٥- اذا رغب شخص في انشاء رصيف ، او قسم من رصيف ، ملاصق للملكه ضمن منطقة البلدية او منطقة التنظيم ينبغي عليه ان يقدم طلباً تخريبياً بذلك الى المجلس لاصدار رخصة له ، وتشمل الرخصة : اذا منحت تعاميات المجلس بشأن الطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف ، او القسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشائه .

المادة ١٦- يستوفي المجلس مبلغ عشرة فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوي عمله (على ان لا يقل الرسم عن دينار) لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة (١٥) من هذا النظام .

المادة ١٧- يجوز للمجلس ان يسمي ، او يعيد تسمية اي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز له او لمعتده ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من اي ملك مجاور له او على اي قسم خارجي منه بالصورة التي يستصوبها .

المادة ١٨- يحق للمجلس ان يزيل اية لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت دون اذن منه .

الفصل الثاني

انشاء الابنية

المادة ١٩- يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة ، او ترميم اية بناية قائمة او اجراء اي تغيير فيها ، او حفر بئراً اقامة سور او عمل جورة مرحاض ، ضمن منطقة البلدية ، او منطقة التنظيم ، ان يقدم طلباً الى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصة بذلك ، وان يرفق طلبه بتصميم يبين نوع الانشاءات المنوى اجراؤها ، على ان يقدم الطلب كتابة على النموذج الذي يعين مهندس البلدية صيغته ، وان يحصل توقيع صاحب البناء او من ينوب عنه .

المادة ٢٠- يسوفي المجلس الرسم المقرر اذناه من الطالب لدى اصداره الرخصة :-

- أ - الابنية الجديدة : ١ - ابنية المؤسسات الدينية او الخيرية او التعليمية المستعملة بصورة كلية للاغراض الدينية او الخيرية او التعليمية ، ٥ فلسات للمتر المكعب .
- ٢ - الابنية الزراعية ، وحظائر الابقار والاسطبلات والمخازن المستعملة في الشؤون الزراعية ، ٥ فلسات للمتر المكعب .

ب - الابنية المستعملة او المنشأة لسكن الانسان ١١ فلساً للمتر المكعب .

ج - الابنية الصناعية والمستودعات (المتابر) ولعامل والمصانع (الورشات) بما في ذلك صهاريج واحوال خزن الزيوت ٢٠ فلساً للمتر المكعب .

د - حوانيت ودكاكين البيع بالجملة والمفرق والمقاهي والمطاعم والاسواق المسقوفة والمكاتب والكراجات بخلاف الكراجات المستعملة كمجزء من دور السكن ٢٠ فلساً للمتر المكعب .

هـ - الفنادق والمسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى واماكن اللهو ما عدا الاندية ، ٣٠ فلساً للمتر المكعب .

و - انشاء الحيطان الداخلية في بناية موجودة ٥٠ فلس عن كل متر من طول الحائط .

ز - عن احدثات او توسيع فتحات في الحيطان الداخلية او الخارجية او جدران البناء في بناية قائمة ١٥٠ فلساً عن كل فتحة .

ح - اي انشاء او اصلاح او ترميم يؤثر على حائط فاصل او حائط خارجي موجود او ارضية طابق او سقف او اساسات الموجودة ، دينار اردني واحد .

ط - انشاء حفرة للقاذورات او حفرة الترشيع ٢٥٠ فلس .

ي - انشاء اسوار الحدود او الاسيجة للعرصات المستعملة للسفن او للافران التجارية او الصناعية ١٠ فلسات عن كل متر من طول الجدران او السياج .

ك - انشاء صهريج او خزان او بئر ماء ٥٠٠ فلس .

ل - انشاء نوافذ بارزة وشرفات فوق الطريق العامة دينار عن كل متر مربع من الجزء الواقع فوق الطريق العامة

م - اي اعمال انشاءات اخرى لم يرد لها ذكر ويتطلب اجراؤها الحصول على رخصة دينار واحد

ن - رسم تجديد رخصة البناء الجديد بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من تاريخ صدور ١٥١٪ من رسوم الرخصة . الصادرة سابقاً .

المادة ٢١ - تدفع الرسوم المقررة في هذا النظام الى صندوق المجلس قبل اصدار الرخصة وبمعتبر تاريخ دفع الرسوم تاريخ اصدار الرخصة ويسرى مفعولها لمدة سنة كاملة فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في اي وقت آخر اذا لم يتعارض تجديدها مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد .

المادة ٢٢ - تستثنى المباني التي تنشؤها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والبلدية من دفع اى رسم .

المادة ٢٣ - يستوفي عن الانشاءات التي تضاف الى الابنية الموجودة نفس الرسوم المبينة للابنية الجديدة .

المادة ٢٤ - يدفع صاحب البناء لدى تحويل بناية من صنف الى اخر رسماً يعادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين اذا كان الصنف الذي يتبعه البناية يصحح بعد اتمام عملية تحويله اهل من الصنف الاخر .

المادة ٢٥ - اذا كانت اقسام البنايات تستعمل لغايات مختلفة فيستوفي عن البناية بكاملها الرسم المقرر على اساس المنطقة التي يوجد فيها البناء من الناحية التنظيمية .

المادة ٢٦ - ١ - يترتب على طالب الرخصة لدى تقديم طلبه ان يدفع للجلس تاميناً قدرة عشرون في المئة من قيمة الرسم على ان لا يقل المبلغ عن (٢٥٠) فلماً فاذا استرد طالب الرخصة طلبه ، او رفضت اللجنة الحماية للابنية وتنظيم المدن منحه الرخصة او تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تباينه اشعاراً كتابياً بالواقعة على طلبه فيحتفظ المجلس بهذا التامين ويحيل لحساب صندوق المجلس ولا يحق للطالب استرداده .

٢ - اذا صدرت الرخصة تحتفظ البلدية بالتأمين حتى يتم اثناء البناء ولا يرد التأمين الى دافعه الا بعد اصدار شهادة تثبت صلاحية البناء وتطبيق شروط الرخصة وبحق للدافع المطالبه باسترداد التأمين خلال سنة من تاريخ انتهاء العمل .

المادة ٢٧ - لا يجوز الشروع في عمارة الانشاء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المصدقة .

المادة ٢٨ - يقتضي على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يكون مترتباً عليه من التبعات بمقتضى اى تشريع او قانون معمول به . -

أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير اوقائية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء . ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء وعن كل ضرر يصيب فرد من افراد الناس او اى عامل من العمال اثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاة كما ذكر انفاً على ان يراعى في ذلك احكام اى تشريع او قانون معمول . او

ب - ان يسمح بالتجاوز على اى طريق يتكوى مواد البناء او غيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على اذن كتابي من الرئيس .

ج - ان يضح ما يطلبه المهندس من المصاييح او السقالات او الحواجز الخشبية ، اوقاية افراد الناس والعمال في المنطقة التي يجري الانشاء فيها او حولها بصورة واقية . و

د - ان يكون مسؤولاً عن متانة البناء اثناء الانشاء و

هـ - ان لا يسمح باستعمال البناء للسكن اثناء الانشاء و

و - ان يزيل جميع الانتقاض التي تبقى في المقار او حوله او في الارض المجاورة له بعد انجاز عمليات البناء او اثناء اى دور من ادوار الانشاء واذا تخلف عن ازالة هذه الانتقاض خلال (٤٨) ساعة من استلامه اخطاراً بذلك من الرئيس فيجوز للرئيس ان يزيل الانتقاض وتستوفي البلدية نفقات ازالتها من التأمين الذي دفعه صاحب البناء وفي حالة عدم ايفاء التأمين للنفقات يحصل الرصيد من صاحب البناء كما تحصل فوائد البلدية .

المادة ٢٩ - ١ - يتخذ المجلس التدابير لقيام المهندس ، او اى شخص او اشخاص اخرين من ذوي الكفاءة ، بالكشف من وقت الى اخر ، على الابنية التي قد تكون في حالة خطر ، ومن ثم يترتب على المهندس ، او الشخص او الاشخاص الذين اجروا الكشف ان يرفعوا تقريراً الى المجلس يضمونه رأيهم فيما اذا كانت الابنية سليمة من الخطر أم غير سليمة .

٢ - يترتب على مالك كل بناء ان يتخذ التدابير للمحافظة على بنيته في حالة تضمن سلامة الساكنين فيها والجمهور ويكون مسؤولاً عن حفظ المقار في حالة سليمة .

٣ - اذا ظهر للمالك اية بناء ، او لساكن فيها انها في حالة خطرة ، وجب عليه ان يبلغ الامر في الحال الى المجلس ، وعندئذ يترتب على المجلس ان يكلف المهندس ، او اى شخص او اشخاص من ذوي الكفاءة بالكشف على تلك البناية .

المادة ٣٠ - ١ - اذ رأى المجلس ، بنتيجة التقرير الذي قدمه المهندس او الشخص او الاشخاص الذين اجروا - الكشف ، ان البناية في حالة خطر ، يوعز باتخاذ التدابير الفورية لتدعيم البناية بسندها - بدعائم من الخشب ، او اقامة سياج حولها ، او بآية اجراءات ووسائل اخرى يراها المجلس ضرورية لوقاية الجمهور من الخطر ، ومن ثم يبلغ المالك والساكن اخطاراً كتابياً يكلف كلا منهما فيه بان يقوم فوراً باتخاذ الاجراءات التي يعينها في الاخطار .

٢ - اذا تخلف المالك او الساكن ، الذي بلغ الاخطار ، عن الشروع في اتخاذ الاجراءات التي كلف باتخاذها خلال خمسة ايام من تاريخ تليغه ذلك الاخطار اليه ، او اذا لم يعثر على المالك او الساكن يقوم المجلس باتخاذ التدابير الفورية لدرء الخطر ، اما بهدم البناية ، او بترميمها او بآية طريقة اخرى .

٣ - لدى القيام باى عمل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس ، كما وردت في الاخطار ، يجوز للمجلس ان يبلغ الشخص الذي اوجب اجراء ذلك العمل ، او المالك ، او الساكن ، اخطاراً خطياً يكلفه فيه باتخاذ التدابير التي تعين في الاخطار . فاذا لم يعمل بموجب الاخطار ، خلال المدة المطلوبة فيه ، يجوز للمجلس ان يوعز للمهندس بان يتخذ التدابير الضرورية لذلك .

المادة ٣١ - اذا شهد المهندس بان بناية من الابنية هي في حالة تجعلها تهدد سكانها ، او الجمهور ، بخطر عاجل ، فيجوز للرئيس ان يصدر امراً باغلاق تلك البناية في الحال ، فساداً لم يتخذ مالك البناية ، او مشغلها ، في الحال ، التدابير التي طلب المهندس اتخاذها ، اما لعدم العثور على المالك او المشغل المذكورين ، او لاي سبب اخر فيجوز للرئيس ان يوعز للمهندس باتخاذ التدابير الفورية التي يراها ضرورية لاتخاذها لدرء الخطر اما بهدم البناية او بترميمها او بآية طريقة اخرى .

المادة ٣٢ - ان كافة النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل اتخاذ التدابير المشار اليها في المادتين ٣٠ و ٣١ من هذا النظام يدفعها المالك ويجوز للمجلس ان يحصل تلك النفقات منه كما يحصل عوائد وضرائب البلدية .

المادة ٣٣ - يجوز للمهندس ، او لاي شخص مفوض خطياً من الرئيس ان يسخر اية بناية ، بعد اعطاء اشعار معقول بذلك ، للعمل على تنفيذ احكام هذا الفصل .

الفصل الثالث

الاوزان والمكاييل والمقاييس

المادة ٣٤ - يراقب المجلس جميع الاوزان والمكاييل والمقاييس المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية .

المادة ٣٥ - لا يجوز لاي شخص ان يستعمل وزناً او مكيالاً او مقياساً للاغراض التجارية ضمن منطقة البلدية مسالم يكن قد دفع رسماً عنه ودمغ بخاتم المجلس .

هكذا من الأشغال

المادة ٣٦ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً قدره مائة وخمسون فلساً عن كل مجموعة من الأوزان والمكاييل والمقاييس المصرح بها حسب القانون ويلصقها بخاتم الخالص .

المادة ٣٧ - يجوز للمجلس مصادرة أي أوزان أو مكاييل أو مقاييس يستعملها أي شخص خلافاً لأحكام هذا النظام وذلك بالإضافة لاية عقوبة أخرى نص عليها هذا النظام .

الفصل الرابع الأسواق العامة

المادة ٣٨ - أ - تنشأ في مدينة بير زيت أسواق بلدية لبيع الفواكه والخضار والبقول على اختلاف أنواعها .

ب - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالمفرق أية فاكهة أو خضار أو بقول طازجة أو مجففة ضمن منطقة بلدية بير زيت إلا إذا سبق أن اشترت هذه المواد أو بيعت ضمن السوق العام واستوفت عنها الرسوم المقررة .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس البلدي عن الخضار والفواكه والبقول الطازجة والمجففة المباعة والمعرضة للبيع بالجملة في الأسواق العامة رسماً مقداره ٢٪ من بدل المبيع .

المادة ٤٠ - يستوفي المجلس البلدي عن المواد التالية لدى بيعها أو عرضها للبيع بالمفرق في الأسواق العامة الرسوم المدونة أدناه :-

فلس

١٠

أ - الخضار الطازجة أو المصنعة

على جميع أنواعها (عن كل صندوق)

ب - البقول على اختلاف أنواعها (عن كل صندوق)

ج - الفواكه الطازجة أو المجففة أو المصنعة (عن كل صندوق)

المادة ٤١ - أ - تنشأ في مدينة بير زيت أسواق بلدية لعرض وبيع سلع للسبابة والمواد الغذائية المبينة أدناه ، ويستوفي المجلس ، أما بنفسه أو بواسطة معتمديه أو ملتزمي أسواقه الرسوم التالية لقاء عرض هذه المواد وبيعها في الأسواق العامة المنشأة بموجب هذه المادة .

١ - القمح ، الدقيق ، القول ، الحمص ، العدس ، الترمس ، البرغل ، الفريكة ، الشعير ، الكزبرة الجليانة ، اللوز ، الزوان ، (ما كان من هذه المواد خبثاً أو مجروشاً أو مطحوناً) والنخالة ، ١٥ فلساً عن كل شوال يتجاوز وزنه ٥٠ كيلو غراماً و ١٠ فلسات عن كل شوال يبلغ وزنه حتى ٥٠ كيلو غراماً .

٢ - السمسم (٤٠) فلساً عن كل شوال يتجاوز وزنه ٥٠ كم ، (٣٠) فلساً عن ما يبلغ وزنه حتى ٥٠ كنم) .

٣ - زيت الزيتون ٣٠ فلساً عن كل ٢٠ لتراً)

٤ - حب الزيتون ، الحلاوة ، الجبنسة ، اللبن ، السمينة البلدية ، الجميد ، الدبس ، السرج اللبنة ، الزبدة ، الطحينية ، العسل . (باستثناء ما يجلب من حب الزيتون من ناتج أشجار الزيتون التي يملكها أهل المدينة ويجلب من قبل المنتج إلى منزله ضمن منطقة البلدية للاستهلاك الخاص ، وباستثناء حب الزيتون الذي يجلب إلى المدينة من أجل العصر - والنقل منها لخارجها زيتاً بعد العصر (٢٪ من الثمن الدارج)

٥ - المكبوسات على اختلاف أنواعها

٦ - السمك الطازج

٧ - البصل والثوم

٨ - الملح

٩ - التمر

١٠ - البيض

١١ - الطيور على اختلاف أنواعها

١٢ - الجلود الخام .

ب - لا يجوز لأي شخص ، غير مرخص أن يبيع أو يعرض للبيع ، بالجملة أو بالمفرق ، ضمن حدود منطقة البلدية أية مادة من المواد المبينة في الفقرة (أ) أعلاه إلا في الأسواق البلدية المنشأة بمقتضى المادة .

ج - تنشأ في مدينة بير زيت أسواق بلدية عامة لبيع الصوف والقطن والخطب والقمح الحجري والنباتي والدق والجفت والكلس والزبد الحيواني والخزف والحصر والسلال والتبن ، ويحظر لغير أصحاب المحلات المرخصين ، عرض أو بيع هذه المواد ضمن منطقة البلدية خارج تلك الأسواق العامة ، ويستوفي المجلس لقاء تأمين هذه الأسواق ومراقبتها ووزن المواد الواردة تأليها ٢٪ من الثمن الدارج .

المادة ٤٢ - ينشأ سوق بلدي لبيع الحيوانات في الموقع المخصص من قبل المجلس .

المادة ٤٣ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض أية حيوانات ضمن منطقة البلدية إلا في المواقع الوارد ذكرها في المادة السابقة .

المادة ٤٤ - ١ - يستوفي المجلس من البائع والمشتري مناصفة رسماً بمعدل ٢٪ من ثمن كل حيوان يباع في سوق الحيوانات البلدي ، أو في أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

٢ - يستوفي المجلس عن كل رأس من الضأن والماعز من خارج منطقة البلدية للذبح في المسلخ البلدي (حداً عن رسم الذبحة) مبلغ عشرين فلساً ، وعن كل رأس من المواشي الأخرى مائة فلس .

هكذا من الأشغال

٣ - لدى مبادلة حيوان باخر تستوفى الرسوم المدرجة في الفقرة الاولى من هذه المادة من كلا الفريقين بالتساوي ، وبالنسبة لقيمة الحيوانات المقدرة .

٤ - لا عبء لاية رسوم تكون قد دفعت عن نفس الحيوان خارج منطقة البلدية .

المادة ٤٥ - يستوفي المجلس من الشاري ، اما مباشرة او بواسطة معتمده ، رسماً قدره ٣٪ من ثمن الاموال المنقولة او غير المنقولة التي تباع بالزاد العلاني ضمن منطقته البلدية ، اذا كان الثمن لا يتجاوز مئة دينار ، ويستوفي بعد ذلك ١٪ من ثمن المبيع عما يزيد على المائة دينار ، ويشترط في ذلك الا يستوفي رسم عن الاموال المبيعة التي لا يتجاوز ثمنها الخمساية فلس .

المادة ٤٦ - يشترط في تطبيق هذا الفصل ان لا تجي الرسوم المقررة فيه عن اية ساعة او مادة ضمن حدود منطقة البلدية سوى مرة واحدة .

الفصل الخامس

اصحاب الحرف المتجولين

المادة ٤٧ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او حفر الاختام او التصوير او بيع الصحف او بيع السلع والبضائع بالتجول والمناذاة ضمن منطقة البلدية الا اذا كان حائزاً على رخصة تجيز له ذلك صادرة عن المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام حتى لو كان ذلك الشخص قد استحصل عن رخصة من دائرة الصحة لتعاطي حرفته .

المادة ٤٨ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص الذي يصدرها بمقتضى هذا النظام .

المادة ٤٩ - يجوز للمجلس ، او لمعتمده ، ان يوقف العمل باية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام ، او ان يستردها اذا تخلف حاملها عن مراعاة اي شرط من الشروط المشار اليها في المادة ٥٢ من هذا النظام .

المادة ٥٠ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن كل رخصة يصدرها :

فلس	دينار
أ - رخصة مسح احذية	٢٥٠
ب - رخصة المصور المتجول	١
ج - رخصة بائع الصحف	٢٥٠
د - رخصة البائع المتجول الذي لا يقتضي عليه الحصول على الرخصة من دائرة الصحة .	١
هـ - رخصة مبيض الاراضي البيتية	٥٠٠

الفصل السادس

الحالون والعربات

المادة ٥١ - ١ - يحظر على اي شخص ان يتعاطى حرفة العتالة ، او ان يتخذها عملاً له ، او يتظاهر بمظهر العتال ضمن منطقة البلدية ، الا اذا كان يحمل رخصة تجيز له تعاطي تلك الحرفة .

٢ - يحظر على اي شخص ، سواء أكان يحمل رخصة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة ام لم يكن ان يستعمل عربة نقل في حرفته ما لم يكن حائزاً على رخصة تجيز له استعمالها صادرة بمقتضى هذا النظام .

٣ - لا تمنع رخصة عتال ، او رخصة عربة نقل ، لأي شخص الا اذا كان قد اكمل السادسة عشرة من عمره .

المادة ٥٢ - يستوفي رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس عن رخصة العتالة ورسم سنوي قدره دينار اردني عن رخصة عربة النقل .

المادة ٥٣ - يحظر على اي شخص ان يضع عربته ، او ان يتسبب في وضعها ، على رصيف اي شارع ، او ان يوقف عربته او ان يتسبب في إيقافها ، على رصيف اي شارع .

المادة ٥٤ - يحظر على اي شخص يتولى عربة نقل ان يسمح لأي شخص اخر بركوبها .

الفصل السابع

المتزهات ووقاية النباتات

المادة ٥٥ - يحق للمجلس البلدي انشاء الحدائق العامة في اي مكان يقرره ضمن منطقة البلدية ويشرف عليها اما بواسطة موظفيه او اي شخص اخر .

المادة ٥٦ - يحظر على اي شخص الدخول الى حديقة عامة ، الا في الاوقات التي يبينها المجلس ، وبعد دفع الرسوم المقررة من قبل المجلس .

المادة ٥٧ - يحظر على اي شخص اثناء وجوده في حديقة عامة ، ان يقلع اي نبات ، او ان يشوه او ان يزع قشرة او يلحق به ضرراً على اي وجه اخر ، او ان يدوسه بقدمه .

المادة ٥٨ - لا يجوز لأي شخص ، اثناء وجوده في حديقة عامة ان يدخل لأي منبت مسيج ، او الى اية حظيرة اخرى او ان يدوس بقدميه مرجة او شجرة او مستنبتاً للازهار ، او اية بقعة يكسوها الحشيش الاخضر ولو كانت تلك البقعة غير مسيجة اذا كان قد وضع عليها اعلان يحظر ذلك .

المادة ٥٩ - لا يجوز لأي شخص ان يلعب بالكرة في اية حديقة عامة .

المادة ٦٠ - لا يجوز لأي شخص ان يصطاد الطيور في حديقة عامة ، او ان يطلق النار على طير او يطارده او ان يرمي اي طير موجود في الحديقة بحجر او عصا او قذيفة .

المادة ٦١ - لا يجوز لأي شخص ان يتسلق شجرة او سياجاً او حاجزاً او بوابة في اية حديقة عامة ، او السياج المحيط

بها ، او واقبات الاشجار الكائنة في اي شارع عمومي ، او ان يحطس او يشوه ذلك السياج او الحاجز او البوابة او واقبات الاشجار ، ولا يجوز لأي شخص ان يطرح العلب او الاوراق في ايسة حديقة او ان يبول او يتغوط فيها .

المادة ٦٢ - لا يجوز لأي شخص ان يربط حيوانا بأي نبات او سياج في اي شارع او حديقة عمومية او واقبات الاشجار او ان يترك الحيوان بجانب ذلك النبات او السياج او واقبات الاشجار .

المادة ٦٣ - كل قطع من الخراف او الماعز يساق ضمن منطقة البلدية يجب ان يكون مصحوبا بعدد كاف من الحراس لا يقل عن اثنين في اية حالة من الحالات ، ويجب ان يسير احد هؤلاء الحراس في طليعة القطيع للحيولة دون الحاق الاضرار بالنبات او الاشجار .

الفصل الثامن

الدراجات

المادة ٦٤ - لا يجوز لأي شخص ان يركب دراجة ذات عجلتين او ثلاث في اي شارع ضمن منطقة البلدية ، الا اذا كانت الدراجة مرخصة وفقاً لاحكام هذا النظام وعليها لوحة نمرة صادرة بشأنها ومعلقة خلف المقعد بالصورة التي يقرها المجلس .

المادة ٦٥ - يقتضي على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة نمرة للدراجة ذات عجلتين او ثلاث ، ان يقدم طلباً بذلك الى المجلس الذي يصدر له رخصة ولوحة نمرة لدى دفع الرسم المعين في هذا النظام .

المادة ٦٦ - لا يجوز تحويل رخصة دراجة ذات العجلتين او ثلاث من شخص الى اخر الا بموافقة المجلس ، وعند اجراء التحويل يجري المجلس التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .

المادة ٦٧ - يستوفي المجلس رسماً قدره ٢٥٠ فلساً عن كل رخصة دراجة .

الفصل التاسع

المؤسسات الثقافية والرياضية

المادة ٦٨ - يجوز للمجلس انشاء المتاحف والمكتبات والقاعات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية الموسيقية ضمن منطقة البلدية ومراقبتها .

المادة ٦٩ - يجوز للمجلس تأليف اللجان وتعيين الاشخاص والتعاقد معهم حول ادارة ومراقبة المؤسسات المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٧٠ - يجوز للمجلس تأسيس صناديق خاصة للمؤسسات المشار اليها في المادة (٦٨) ، وجمع ورصد الاعانات اللازمة لها ، والاتفاق منها حسبما تقتضي الحاجة .

المادة ٧١ - يجوز للمجلس بموجب قرار يتخذه ، ان يفرض رسوم دخول او اشتراك في المؤسسات المشار اليها في المادة (٦٨) او الاماكن التي تشغلها ، او تقوم بنشاطها فيها ، ورصد هذه الرسوم لغاية صيانتها وتوسيعها وادارتها .

الفصل العاشر

المحلات العامة

المادة ٧٢ - مع مراعاة احكام الفصل التاسع عشر من هذا النظام يجوز للمجلس ، بموجب قرارات يتخذها من حين الى اخر ، مراقبة الفنادق والمطاعم والمقاهي والنوادي والحانات والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي الاخرى ، وتنظيمها وتحديد واعيد فتحها واغلاقها واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها .

المادة ٧٣ - يصدر المجلس من حين لآخر ، القرارات التي يراها لازمة لتنفيذ المادة السابقة ، ويبلغها الى المسؤولين عن المحلات المشار اليها من اجل التنفيذ بها حرصاً على الاخلاق والاداب العامة ، ومن اجل تحصيل الرسوم .

المادة ٧٤ - تعتبر كل مخالفة للقرارات التي يصدرها المجلس ، حسبما جاء في المادة السابقة ، مخالفة بلدية يترتب عليها ، بالاضافة الى العقوبة التي يفرضها هذا النظام ، اغلاق المحل الذي تمت فيه المخالفة للمدة التي تراها المحكمة مناسبة .

الفصل الحادي عشر

الاداب العامة

المادة ٧٥ - يتولى المجلس ، المحافظة على الاخلاق والاداب العامة ومنع الدعارة ، وكل من خالف قرارات المجلس بهذا الشأن يعتبر بانه ارتكب مخالفة بلدية ، يترتب عليها بالاضافة الى العقوبة التي يفرضها هذا النظام ، اغلاق المكان الذي تمت فيه المخالفة للمدة التي تراها المحكمة مناسبة .

الفصل الثاني عشر

المطافئ ومنع الحرائق

المادة ٧٦ - يقوم المجلس ، بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفاء جميع الحرائق التي تنشب ضمن منطقة البلدية .

المادة ٧٧ - يستوفي المجلس الرسوم والتفقات التي يقرها من حين الى آخر لتأمين خدمات مكافحة الحرائق .

الفصل الثالث عشر

التسول

المادة ٧٨ - يجوز للمجلس ، انشاء الملاهي المعجزة وجمع المتسولين ووضعهم فيها الى المسلة وحسب الشروط التي يراها مناسبة .

المادة ٧٩ - يحظر على اي شخص ان يتسول ضمن منطقة البلدية ، او ان يجلس في اي شارع عام ويطلب احساناً ، او ان يحمل اطفالاً على التسول في الشوارع العامة او ان يعرض على الجمهور ايسة عاهة في جسده طلباً للاحسان .

المادة ٨٠ - يجوز للمجلس جمع ورصد التبرعات من اجل ملاهي المعجزة ، ومراقبة كل شخص او جمعية او هيئة تقوم بجمع التبرعات في الاماكن العامة عن طريق بيع الشارات او غير ذلك من الوسائل .

الفصل الرابع عشر الدفاع المدني

المادة ٨١ - يتولى المجلس ، الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .
المادة ٨٢ - يجوز للمجلس انشاء الملاهي التي يراها لازمة من اجل الوقاية من الغارات الجوية وذلك اما على نفقته الخاصة او نيابة عن المالكين الذين يتخلفون عن انشاء الملاهي .
المادة ٨٣ - يحق للمجلس ، استيفاء اية نفقات قد يتفقها على انشاء الملاهي من المالك بعد اخطاره بضرورة انشائها وتخلفه عن ذلك .

الفصل الخامس عشر الانصيب والقيار

المادة ٨٤ - يتولى المجلس . مراقبة باعة تذكار الانصيب ، لتأكيد من ان باعها مرخصون وفقا للقانون ولنظام التبرعات للوجوه الخيرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ ، وكسل من قام ضمن منطقة البلدية ببيع او عرض تذكار بانصيب بدون ترخيص من السلطة المختصة يعتبر بأنه قد ارتكب مخالفة بهذا الفصل لهذا النظام .
المادة ٨٥ - يتولى المجلس البلدي مراقبة المحلات التي يمرى فيها القيار ومنعه .

الفصل السادس عشر الحرف والصناعات واطلاق الراحة

المادة ٨٦ - يجوز للمجلس ، تنظيم الحرف والصناعات ، ضمن منطقة البلدية وتعيين احياء خاصة لكل صنف منها ، ومراقبة المحلات والاعمال المعلقة للراحة او المضرة بالصحة .

المادة ٨٧ - أ - اذا كان من رأى المجلس ، ان اية حرفة او صناعة او اعمال ، تمارس في محل او شارع من شأنها الاضرار بالصحة العامة ، او تسبب اطلاقا لراحة المجاورين ، فيجوز للمجلس ان يطلب من الشخص الذي يعاطى تلك الحرفة والاعمال والصناعة ، في ذلك المحل او الشارع ، ان ينتقل الى الحي او الشارع الذي يعينه المجلس لممارسة تلك الحرفة والصناعة ، وان يمتنع عن احدث الازعاج او الاطلاق - المشكو منه .

ب - يجوز للمجلس ، ان يرفض ترخيص اى عمل لتعاطي اية حرفة او صناعة في اى شارع او حي غير مخصص لممارسة تلك الحرفة او الصناعة .

المادة ٨٨ - لا يجوز لاي شخص ان يعاطى اية حرفة او صناعة او عمل ، ضمن منطقة البلدية ، الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

المادة ٨٩ - أ - يتولى المجلس ، انشاء المقابر والغائب ومراقبتها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ، كما يتولى الاشراف على نقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنائز والحفاظ على حرمة المقابر .
ب - لا يجوز دفن الموتى الا في المقابر المعبية من قبل المجلس .

المادة ٩٠ - يتولى حفر القبور ودفن الموتى والحفاظ على المقابر الناظر المعين من قبل المجلس .

المادة ٩١ - يحق للمجلس ، استيفاء الرسوم التالية عن حفر القبور ودفن الموتى : -

أ - عن الذين تتجاوز اعمارهم (١٢) سنة ٣ دنانير .

ب - عن الذين تقل اعمارهم عن (١٢) سنة دينار و ٥٠ فلس .

الفصل الثامن عشر منع المكاره

المادة ٩٢ - يحظر على اى شخص :

- أ - ان يطرح او يضع اية اقلاد او نقايات او مواد كريمة اخرى في اى شارع او ساحة . او
- ب - ان يلقي اية نقايات او اشياء اخرى على اى شارع او ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة للمارة . او
- ج - ان يلقى او يضع في اى شارع او ساحة آلات او مكائن او نقايات حديدية او غيرها من المواد ، او ان يسمح بابقاء هذه المواد او وضعها في اى شارع او ساحة . او
- د - ان يترك حيوانا في اى شارع او ان يربطه او ان يلعبه هائما ضمن منطقة البلدية . او
- هـ - ان يضع او يترك اى مواد او اشياء اخرى على اى شارع ، او ان يسمح بوضعها او تركها فيه ، او ان يسمح ببروز اية مواد او اشياء اخرى فوق الشارع ، على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيه ، دون ان ينال تصريحها كتابيا بذلك من المجلس ، او الامور المفوض منه ، او ان يسمح باستمرار هذه المكاره مدة اطول من المدة التي يسمح له بها في ذلك التصريح . او
- و - ان يضع او يتسبب في وضع اى سقف او مظلة او غطاء او خيمة ، او شيء بارزا اخر ، فوق اى شارع او رصيف او على محاذاته ، الا اذا كان كسل جزء من ذلك السقف او تلك المظلة او الغطاء او الخيمة او الشيء - الاخر مرتفعا عن سطح الارض بما لا يقل عن مترين ونصف المتر وعلى ان لا يتجاوز امتداده حد الرصيف ويحق للبلدية تعيين شروط خاصة لهذه المظلات والاعطية او الخيام او الاشياء الاخرى . او
- ز - ان يمد اى اسلاك ، او ما شابهها من الادوات ، فوق اى شارع ، او يتسبب في مدها دون ان ينال تصريحها كتابيا بذلك من المجلس . او
- ح - ان يوقف اية عجلة او عربة او دراجة في الطريق مدة اطول من المسدة اللازمة لوضع البضائع فيها او ازالها منها . او
- ط - ان يحفر اية طريق ، او يتسبب في اجراء حفريات فيها ، دون ان ينال تصريحها كتابيا بذلك من المجلس ، او الامور المفوض منه . او
- ي - ان يتخلف عن تسج اية حفريات اجراها في الشارع ، او عن وضع نور كاف بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتنبيه المارة وسائقي السيارات الى وجود الحفريات والمساحة التي تشملها . او
- ك - ان يطير طيارة من (الورق) في اى شارع او ساحة ، او ان يقلب اية قذيفة فوق اى شارع او عليه ، او ان يطفيء قصدا او بصورة غير مشروعة نوراى مصباح وضع لاثارة الشارع او تحذير المارة او السائقين . او
- ل - ان يمتطي او يسوق بعنف حصانا او حيوانا اخر في اى شارع ، او ان يقود او يركب حصانا او حيوانا اخر ، او ان يدفع او يسحب او يركب اية عجلة او عربة او دراجة على رصيف او شارع . او

هذه من الأعمال

- م - ان يتعرض لاية علامة من علامات البلدية ، او اي اعلان من اعلاناتها ، او مصباح من مصابيح الشوارع ، او شجرة مفروسة على جانب اي شارع ، او يلحق ضررا بأي شيء مما تقدم او يطمسه او يغيره او يحويه ، او
- ن - ان يشغل ، او يتسبب في تشغيل اي حاكي او مذياع او مكبر صوت ، او ماشاكل ذلك من الآلات على وجه يقلق راحة الآخرين ، او
- س - ان يعرض اي منظر تمثيلي او لحو عمومي في اي شارع او ساحة ، او
- و - ان يقف او يقعد ، يضطجع في اي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

المادة ٩٣ - تعتبر الامور التالية مكاره صحية ويحق للمجلس البلدي ازالتها :

- أ - كل عقار يكون ، وحسب رأي مأمور الصحة ، خطرا على الصحة او مضر او ميثا لهاكلها ، او
- ب - كل كوخ او حظيرة او خيمة مستعملة للسكن دون توفر المستلزمات الصحية ، او
- ج - كل عقار ليس له مجرى ، ويكون مجراه ، (حسب رأي مأمور الصحة) ، غير كاف للتصريف .
- د - كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى ماء او م حاض او مجرى جورة مسباح ، او صندوق زبالة او ساحة على حالة من القذارة تجعلها مضره بالصحة ، او خطر عليها ، او
- هـ - كل حيوان عجوز على وجه من شأنه ان يجعله مضر بالصحة ، او خطرا عليها ، او
- و - جلب الحيوانات او رعيها في الساحات العامة ، او
- ز - كل كوم ، مهما كان نوعه ، مضر بالصحة او خطرا عليها ، او
- ح - كل عقار ، او قسم من عقار ، يكون مزدحا بالسكان على وجه يجعله مضر بصحة ساكنيه ، او خطرا عليها ، سواء أكان ساكنوه افراد عائلة واحدة ام لم يكونوا ، و
- ط - كل مصرف او مجرى او قناة او مزارب او قسطل او انبوب او مزارب بنائية لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها ، او يسبب ضررا للغير ، او يصب في الشارع العام على ارتفاع يزيد عن نصف متر ، و
- ي - كل كوم ، مهما كان نوعه ، موضوع في اية بنائية او بمحاذاتها اذا كان يسبب وطوية لتلك البنائية ، و
- ك - كل انبوب برز ، او انبوب مياه قلرة ، او جورة مرحاض ، او مجرى مشقوق او مكسور او راسخ او مسدود ، او معطوب على اي وجه اخر تنبثق منه الروائح الكريهة ، او ترشح منه محتوياته ، و
- ل - كل مفصل مضطرب في البوب برز ، او مواسير مرحاض ، او انبوب مياه قلرة ، او قناة او مجسور ، و
- م - كل جورة مرحاض (لم يكن كما يجب كجورة راشحة) ، او منفذ تفنيس ترشح منه المياه ، او غير مجهز بغطاء حديدي من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض ، و

كل من الأشغال

- ن - كل مزارب من مزاريب مياه المطر يستعمل كانبوب برز ، و
- س - كل مزارب من مزاريب المطر متصلا مباشرة مع اي مجرى او انبوب ، يساه قلرة او بالوعة او مجرى ، و
- ع - كل مدخل مجرى واقع داخل البناء ، سواء أكان مجهزا بمصيدة ام لم يكن ، ما عدا المرحاض او الميولة المجهزة بمصيدة حسب الاصول ، و
- ف - كل مرحاض او انبوب برز او منفذ مجرى غير مجهز بمصيدة ، و
- ص - كل وقود او فرن لا يستهلك بالقدر المستطاع الدخان المتصاعد من الموقد المحروق فيه ، بقطع النظر عما اذا كان ذلك الموقد او الفرن مستعملا للمقاصد التجارية او لغايات اخرى ، و
- ق - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا او يتصاعد الدخان منها بكثرة تستدعي التلذمر ، و
- ر - تنظيف السجاجيد والبسط وما شابهها وقفضها في الشارع بين الساعة السابعة صباحا ومنتصف الليل ، و
- ش - كل معدن او مصنع او مشغل لا ينظف ولا تجري فيه التهيئة بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والبخار وغير ذلك من الشوائب المضره بالصحة عديمة الضرر بقدر الامكان ، ويكون مكثفا لدى سير العمل فيه على وجه يؤدي الى تعريض صحة المستخدمين للخطر او الضرر .
- المادة ٩٤ - أ - اذا اقتنع الرئيس او المأمور المفوض عنه ، بوجود مكرهه ، بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة يوعز بارسال اشعار الى الشخص الذي نجحت تلك المكرهه عن فعل اته ، عن تقصيره او تفاضيه او ظلت المكرهه مستمرة بسبب ذلك ، او الى مالك العقار الموجودة فيه المكرهه اذا تعدل الجهاد الشخص المذكور ، يكلفه فيه بازالة المكرهه خلال المدة المذكورة في الاشعار ، وطبقا للطريقة المبينة فيه ، والقيام بكافة الاعمال الضرورية لازالة المكرهه والحيلولة دون تكررها ، و
- ب - يكون قرار الرئيس ، او المأمور المفوض فيما يتعلق بالعمل الواجب اجراؤه ، نهائيا وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ .
- المادة ٩٥ - أ - اذا كانت المكرهه ناشئة عن عدم وجود الانشاءات المتعلقة بالمجاري ، او عن عيب فيها ، او كان العقار المبحوث عنه غير مأهول ، يرسل الاشعار الى مالك ذلك العقار .
- ب - اذا كانت المكرهه ناجمة عن اهمال ساكن العقار ، او قصوره ، او كان استمرار وجودها ناشئا عن ذلك فيرسل الاشعار الى ساكن العقار .
- ج - اذا كان للعقار اكثر من مالك واحد فيكفي ان يرسل الاشعار الى احدهم .
- د - اذا كان العقار مشغولا باكثر من ساكن واحد فيكفي ان يرسل الاشعار الى الساكن المعروف .
- هـ - اذا كان المالك غير مقيم في البلاد في الوقت المبحوث عنه ، يرسل الاشعار الى الشخص الذي يكون اذ ذاك وكيل عارفا عنه سواء أكان ذلك الوكيل يتناول اجرا عن عمله ام لا ، ويعتبر الوكيل الموما اليه من اجل غايات هذا النظام مالك العقار المذكور .

المادة ٩٦ - اذا تعدر إيجاد الشخص الذي سبب المكروه وانشأه ان وجود المكروه ، او استمرارها لم يكن - ناشئة عن فعل انشاء مالك العقار ، او شاغله ، او عن قصور منها ، يجوز للمجلس ان يزيل المكروها على نفقته .

المادة ٩٧ - اذا لم يعمل بالاشعار المبلغ حسب الاصول وفقا لهذا النظام خلال المدة المذكورة فيه ، يعتبر الشخص المبلغ انه قد ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ٩٨ - اذا اقتضت المحكمة ، عند تقديم الخالف للمحاكمة ، بان المكروه لم يزل موجودة . او ان الاشغال المطارب عملها في الاشعار لم تنفذ بنهاية بصورة تكفل عدم تكرار تلك المكروه ، فالمحكمة عندئذ ان تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير واذا استمر ارتكاب المخالفة - فيجوز للمحكمة ان تحكم بدفع غرامة قدرها دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ، ويجوز للمحكمة ، في الوقت نفسه ، ان تصدر امر تقضي فيه على المتخلف بالقيام بجميع الاشغال الضرورية المدرجة في الاشعار خلال المدة التي تمينها في ذلك الامر ، واذا لم يتم العمل خلال تلك المدة يجوز للمحكمة ان توكل الى المجلس ، او المأمور المفوض منه حسب الاصول ، بتنفيذه ويقتضي على الشخص الذي صدر الامر بحته ، ان يدفع النفقات التي تكبدها المجلس في سبيل تنفيذ الامر .

المادة ٩٩ - يكون للمأمور الصحة . من اجل القيام بجميع واجباته ، صلاحية الدخول الى اي عقار امام نفسه او مساعديه بعد اعطاء اشعار (كتابي) الى ساكن العقار يعلمه فيه بعزمه على دخول عقاره بعد مضي اربع وعشرين ساعة من تاريخ الاشعار ، ويمكن له ، انما ، حق حفر وفحص المجاري والمباول وما شابهها ، فاذا وجدها في حالة جيدة تظمر الارض ويصلح الضرر الناجم على نفقة المجلس ، واذا وجد عيبا في المجاري ، او وجد انها تتطلب التصالح على اي وجه آخر ، يجوز للمجلس ان يرسل اخطاراً محررياً الى مالك العقار او ساكنه حسب مقتضى الحال .

المادة ١٠٠ - أ - اذا تبين للمجلس ، بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ، ان بناء يقع ضمن منطقة البلدية غير مجهز بالقدر الكافي من المراحيض ، او صناديق الزبالة ، يجوز للرئيس ، او المأمور المفوض عنه ان يكلف مالك ذلك البناء ، باشعار خطي ، بان يقوم ، خلال المسلة التي يعينها في ذلك الاشعار باعداد مراحيض كسافية حسنة التهوية مجهزة بالابواب والاعطية اللازمة بصندوق ، او أكثر للزبالة - من النوع الموافق عليه . مصنوع من مادة ثقيلة ومجهزة بغطاء محكم حسبما ذكر فيما تقدم ويقتضي ان تكون هذه الصناديق في كل حين جيدة يرضى عنها مأمور الصحة .

ب - اذا لم يعمل المالك بمقتضى الاشعار للمجلس ، حين انقضاء المدة المينة ، ان يتخذ الاجراءات القضائية بشأن المخالفة المشكو منها ، او ان يقوم بنفسه بالاشغال المطلوب اجراؤها ، دون مراجعة المحكمة وان يسترد من المالك النفقات التي تكبدها من اجراء ذلك مع اية مصاريف اخرى انفق في سبيل تنفيذ الاشعار .

المادة ١٠١ - لا يجوز انشاء جورة مرحاض على بعد يقل عن اربعة امتار عن اية بناية ، او على بعد يقل عن ثمانية امتار عن قاعدة اي صهريج ماء او بئر ، ولا يجوز انشاء جورة مرحاض وراشحة في اي مكان من الامكنة الا بموافقة المجلس ، وفي الموقع وعلى الشكل اللذين يقررهما المجلس وطبيب الصحة .

المادة ١٠٢ - يحظر على اي شخص :

أ - ان يكتس نفايات الورق او اية نفايات اخرى من اي حانوت او مسطبة او منزل او عربة نقل او اي عقار اخر واقع على الشارع الى اي شارع او طريق او اي مكان اخر او ان يرميها او يلقها فيه على اي وجه آخر .

ب - ان يرمي او يلقى نشرة او اعلانا او اية مادة اخرى في اي شارع بقصد الاعلان .

ج - ان يرمي او يلقى اعلانا او نشرة او اية اوراق اخرى مزقت او نرعت من لوح اعلانات او خلافه

د - ان يرمي او يلقى في اي شارع ماء قذرا او قشور الفواكه او الخضار او جيف الحيوانات او السمك او بعض اجزاء تلك الجيف او سقط الحيوانات على اختلاف انواعها .

هـ - ان يرمي او يلقى في اي شارع قناني مكسورة او زجاجا مكسورا او مسامير او مواد حادة او حجارة او رملا او حديديا او هياكل سيارات محطمة او اية مادة من مواد البناء .

و - ان يبول او يتغوط في اي شارع او ان يلوئه بآية صورة اخرى .

المادة ١٠٣ - ١ - يحظر وضع اية نفايات في صناديق الزبالة ما عدا المواد الناشئة التي تعني مصلحة التنظيف التابعة للبلدية يجمعها وازالتها والتصرف بها .

٢ - لا يجوز وضع صناديق الزبالة في الشوارع او الطرقات بل يقتضي وضعها في الملك الخاص وفي اقرب نقطة للشارع تضمن نقل النفايات منها الى سيارة الزبالة في اقصر وقت ممكن .

المادة ١٠٤ - لا يجوز لاي شخص من الاشخاص في منطقة البلدية ان يطرح او يلقى نفايات في اي مكان خلاف صناديق الزبالة المقررة .

المادة ١٠٥ - يترتب على كل من يشغل اصطفا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لايداع نفايات الاسطبل في اوعية خاصة يعلها لتلك الغاية على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررهما مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها .

المادة ١٠٦ - يترتب على كل من يشغل محلا تجاريا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لايداع نفايات الحرفة التي يتعاطاها في اوعية خاصة يعلها لتلك الغاية على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررهما مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها وان توضع في المكان الذي يعينه .

المادة ١٠٧ - يترتب على كل من ينقل القمامة او نفايات الاصطبلات او المحال التجارية ، ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلوث الارصفة او الطرقات ، وان يستعمل سيارة او وعاء مصنوعا على وجه يحول دون تسرب النفايات منه .

المادة ١٠٨ - يجوز لاي مأمور من مأموري البلدية ان يدخل ساحة اية بناية او محل تجاري او اي اصطبل للتأكد من مراعاة احكام هذا النظام .

المادة ١٠٩ - ينقل عمال المجلس ، او كلاؤه ، جميع النفايات من الاصطبلات ونفايات المحال التجارية التي يجمعونها الى الاماكن التي يعينها المجلس ، بموافقة طبيب دائرة الصحة ، وتكون تلك النفايات ملكا للمجلس .

هذا من الأصول

الفصل التاسع عشر الاعلانات

المادة ١١٠ - لا يجوز لأي شخص ان يفرض اعلانات ويهيء الاسباب لمرضاها في اي مكان عام من منطقة البلدية الا اذا كان ذلك من احدى لوحات الاعلانات التي اعدتها المجلس لذلك الغرض ، او - الامكنة الاخرى التي توافق البلدية على عرضها فيها .

المادة ١١١ - أ - يستوفي المجلس من مدير السينا ، او من متعهد الاعلانات رسما شهريا مقداره ديناران عن الاعلانات التجارية التي تعرض على شاشتها .

ب - يستوفي المجلس عن كل اعلان دائم ينار بالكهرباء او باية طريقة اخرى : -

دينار واحد على كل متر مربع او جزء منه

المادة ١١٢ - لا يجوز لأي شخص ان يبعث باية لوحة او كشك او مكان خصمه المجلس لعرض الاعلانات عليه .

المادة ١١٣ - لا يجوز لأي شخص ان يزيل او يمزق او يشوه اي اعلان من الاعلانات التي تعرض وفقا لهذا النظام .

المادة ١١٤ - لا تسري احكام هذا الفصل على الاعلانات التي تعرضها الحكومة او المجلس .

المادة ١١٥ - يستوفي المجلس رسما سنويا عن كل يافطة تعلق ضمن منطقة البلدية .

المادة ١١٦ - يقدر الرسم السنوي لرخصة اليافطة ، على اساس مساحتها سواء كانت معلقة او منقوشة او مكتوبة او مدهونة على جدران العقار الخارجية او البوابة ونوافذه على اساس الفئات التالية : -

أ - عن كل يافطة لا تتجاوز مساحتها ربع متر مربع ٢٥٠ فلس

ب - عن كل يافطة تزيد مساحتها عن ربع متر مربع ولكنها لا تزيد على المتر المربع ٥٠٠ فلس

ج - عن كل يافطة تزيد مساحتها عن المتر المربع ولا تتجاوز المترين المربعين ٧٥٠ فلس

د - عن كل يافطة تزيد مساحتها عن مترين مربعين ولا تتجاوز ثلاثة امتار مربعة دينار واحد .

هـ - نصف دينار عن كل متر مربع اضافي او كسوة بعد الامتار الثلاثة المربعة الاولى .

المادة ١١٧ - لا يجوز وضع يافطة في شارع او طريق عام او زقاق او ساحة او ميدان كما لا يجوز تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور او يحجب النظر .

الفصل العشرون رسوم المصلحة

المادة ١١٨ - ١ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تربي في مصلخ البلدية : -

فلس

٨٠

٥٠

٢٥٠

٣٠٠

٤٠٠

٥٠٠

٥٥٠

أ - عن كل رأس من الضأن او الماعز

ب - عن كل حمل او جدي لا يزيد وزنه على (١٠) كيلو غرامات

ج - عن كل عجل لا يزيد وزنه على (٣٠) كيلو غراما

د - عن كل عجل يزيد وزنه على (٣٠) كيلو غراما ولكنه لا يتجاوز (٥٠) كغم

هـ - عن كل رأس من البقر لا يزيد وزنه على (١٢٠) كيلو غراما

و - عن كل رأس من البقر يزيد وزنه عن (١٢٠) كيلو غراما ولكنه لا يتجاوز

(٢٥٠) كيلو غراما .

ز - عن رأس البقر الذي يزيد وزنه على (٢٥٠) كيلو غراما

٢ - تدفع الرسوم المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة الى المجلس او الى معتمده او الملزم قبل اخراج الذبيحة من المصلخ .

٣ - ان الرسوم المستوفاة بمقتضى هذه المادة حسب زنة الذبيحة تستوفي عند وزنها الصافي بعد فصل الرأس والرجلين والسقط وبعد سلخ الذبيحة وغسلها .

المادة ١١٩ - يتولى عمال المجلس دفن جيف الحيوانات او حرقها ، ويحق للمجلس ان يستوفي من صاحب الجيفة رسما قدره (٢٥٠) فلس عن كل جيفة مقابل نفقات التخلص منها .

الفصل الحادي والعشرون المخاري وجور المراحض

المادة ١٢٠ - يتولى عمال و مستخدمو المجلس تفريغ جور المراحض وتنظيف المخاري والمراحض في منطقة البلدية .

المادة ١٢١ - لا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية ان يفرغ جورة مراحض او ان ينظف مجرور الا بعد الحصول على اذن خطي بذلك من المجلس او معتمده المفوض .

المادة ١٢٢ - ١ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن تفريغ جور المراحض او المخاري : -

أ - عن حمولة سيارة مجهزة بمضخة لا تقل سعتها عن اربعة امتار مكعبة (دينار و ٥٠٠ فلسا داخل المدينة وذلك للحمولة الاولى والثانية وبمعدل دينار واحد لكل حمولة اضافية بعد الحمولة الثانية عندما تتم عملية التفريغ دفعة واحدة .

ب - المبلغ المتفق عليه مع الطالب لدى استعمال السيارة خارج المدينة .

٢ - اذا رأى مأمور الصحة ان من المستحسن ، من الوجهة الصحية ، استعمال طريقة اخرى لتفريغ جورة المراحض فيترتب على صاحبها ان يدفع الى المجلس المصاريف التي يتحملها في سبيل ذلك .

المادة ١٢٣ - يجب دفع رسم لصندوق البلدية عن اي عمل طلب القيام به بمقتضى هذا الفصل قبل الشروع في ذلك العمل

الفصل الثاني والعشرون مراقبة الكلاب

المادة ١٢٤ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يفتني كلبا في منطقة البلد ما لم يكن ذلك الكلب مرخصا من قبل البلدية وفي طوقه لوحة نمرة مدنية صادرة عن المجلس .

ب - يحق للبلدية الاستيلاء على اي كلب غير مرخص وانلأفه .

المادة ١٢٥ - يستوفي المجلس البلدي رسما قدره ١٥٠ فلسا عن رخصة الكلب لمدة سنة .

المادة ١٢٦ - بالرغم مما ورد في المادة ١٢٥ يجوز للمجلس منح الرخص مجانا لكل راع يتولى تقطيعا من المواشي على ان لا يتجاوز عدد الكلاب المرخصة على هذه الصورة الالفين :

المادة ١٢٧- يجوز للمجلس ان يرفض منح اي شخص رخصة باقتناء كلب ضمن منطقة البلدية ، او ان يسحبها من الشخص الممنوحة له ، اذا ثبت لديه ان الكلب شرس الطباع ، او خطر على الامن العام ، او بسبب ازعاجا للاخرين بكثرة نبحه او مهاجمته للاشخاص ، ويحق للمجلس اطلاقه .

المادة ١٢٨- أ - اذا رفض المجلس اصدار رخصة لاي كلب ، او سحبت الرخصة الصادرة له ، وجب على صاحبه ان يودعه خلال اربعة ايام في بيت الكلاب التابع للمجلس ، ويجرى التصرف بذلك الكلب وفقا لما يوعز به الطبيب البيطري ، وفي حالة تخلف صاحبه عن ذلك يحق للمجلس الاستيلاء عليه واطلاقه ب - اذا كان لشخص كلب اودع في بيت الكلاب التابع للبلدية بسبب رفض اصدار رخصة له ، او بسبب سحب رخصته ، فيحق للبلدية ان تستوفي من صاحبه ، مقابل ابوائه واطعامه ، مبلغ مائة فلس يوميا المادة ١٢٩- يحتفظ المجلس . سجل تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بكل كلب صدرت له رخصة ، ويقتضي على صاحب الكلب ان يزود المجلس بما يطلبه من التفاصيل .

الفصل الثالث والعشرون

احكام عامة

المادة ١٣٠- أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع بسطة او طاولة او كرسي او اية مواد اخرى في اي شارع او على اي رصيف الا اذا كان مصرحا له خطيا بذلك من قبل المجلس .

ب - يجوز للمجلس البلدي ان يمنع عن اعطائه اي تصريح ، او ان يمنحه مقيدا بالشروط التي يستصوب فرضاها ، وان يلغى التصريح اذا تبين ان الشخص المعني قد خالف ظروف التصريح .

ج - يستوفي المجلس من يصدر اليه تصريح بمقتضى الفقرة (١) اعلاه رسما قدره ثلاثة دنانير في السنة من اجل القيام بوضع طاولات او كرسي على الارصفة ، ودينارين في الحالات الاخرى ، ولا يرد هذا الرسم كله او بعضه فيها لو لغى التصريح .

المادة ١٣١- أ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية :

١ - عن التصديق على نسخة مشروع تنظيم المدينة الميكلي او التفصيل اعدت على نفقة الطالب ، سواء اكان المشروع موافقا عليه ، ام وودعا في دائرة البلدية بمقتضى قانون تنظيم المدن المعمول به ، من حين الى آخر .	فلس	دينار
ب - عن الموافقة على نسخة اية خارطة اخرى اعدت على نفقة الطالب	٥٠٠	١
ج - عن اصدار نسخة موافق عليها مستند ما	٥٠٠	
د - عن اصدار اية شهادة اخرى او مستند اخر او ختمه بخاتم البلدية	٢٥٠	

المادة ١٣٢- يحق للمجلس الامتناع عن اصدار اية رخصة لاي شخص كان ، كما يحق له سحب اية رخصة اذا وجد ما يبرر ذلك . ولا تعاد الرسوم المدفوعة بسبب سحب الرخصة .

المادة ١٣٣- يعمل بالرخص الصادرة بموجب الانظمة السارية المفعول قبل بدء العمل بهذا النظام انها رخص قانونية سارية المفعول الى آخر المدة الصادرة من اجلها .

المادة ١٣٤ - يحق للمجلس تخفيض اى رسم مفروض بموجب هذا النظام ، او الاعفاء منه كليا تشجعا للهيئات والجمعيات الخيرية والثقافية والرياضية ، او مراعاة لفقر الشخص المكلف .

المادة ١٣٥ - أ - يجوز للمجلس ، تلزم اى سوق من اسواق البلدية ، والتعاقد مع الاشخاص والشركات على جباية اى رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ، ويعتبر دفع الرسوم للملتزمين كانه تم للمجلس .

ب - يقتضى على كل ملتزم لاية رسوم بلدية ان يحمل ، اثناء ممارسته عمله ، شهادة ، تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها ، تشعر بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ، ويرتب على الملتزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة ١٣٦ - يحق للمجلس البلدي تحصيل جميع النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفي لصالح البلدية عملا بهذا النظام ، بما في ذلك النسبة المئوية المقررة عن المالكين بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١٣٧ - كل من اعتدى على مصباح كهربائي في اية عمارة او شارع او مكان عام او عطائه او اطاقه او ازال قطعة منه يعتبر مخالفا لهذا النظام .

المادة ١٣٨ - ان الاشعارات والاختارات والاعلانات والاوامر وسائر المستندات التي يتطلب هذا النظام او يجوز تبليغها تعتبر انها بلغت حسب الاصول ، اذا سلمت للشخص المطلوب ارسالها اليه ، او اذا تركت في المكان المعروف انه كان يقيم فيه اخيرا ، او اذا سلمت هي او نسخة عنها الى اى شخص يشغل العقار اذا كان المطلوب تبليغها الى مالك العقار او ساكنه او تبليغها في مكان ظاهر من العقار ، اذا تعذر إيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ، ويجوز تبليغها ايضا بالبريد المسجل ، واذا ارسلت بالبريد العادي تعتبر انها بلغت في الموعد الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاشعار الى الشخص المرسل اليه وفقا لسير البريد المعتاد ، ولا تباين هذا التبليغ يكفي ان يقام الدليل على ان الاشعار او الاخطار او الاعلان . او الامر او المستند الاخر قد عتق بالعنوان الصحيح وارسل بالبريد وكل اشعار او اخطار يتطلب هذا النظام تبليغه الى مالك العقار او ساكنه يجوز ان يمنون بكتابة لفظة (مالك) او عبارة (ساكن العقار) المبحوث عنه (مع ذكر اسم العقار) دون حاجة الى ذكر اى اسم او وصف آخر .

المادة ١٣٩ - أ - ان كل من قام بأى عمل مخالف لاي نص في هذا النظام

ب - وكل من تخلف عن العمل بموجب اى اخطار يكون قد وجهه اليه المجلس عملا بمقتضيات هذا النظام وطلب منه بموجبه القيام بأى عمل ، او بالتوقف عن اى عمل ضمن المدة التي يحددها المجلس في اخطاره . ج - وكل من قام بعمل خلافا للتعليمات التي يصدرها اليه المجلس بموجب احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة ، ويعتق في حالة عدم ورود نص على عقوبة خاصة بتلك المخالفة بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

١٩٦٤/٣/١١

علي سمار حازم نسيه حاكف الفايز

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح	وزير الداخلية صالح المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام بالوكالة حسين بن ناصر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير ووزير الصحة بالوكالة امين الحسيني	وزير العدل حسن الكسايد	وزير التربية والتعليم بشير الصياغ
وزير المالية والاقتصاد الوطني نظام الشراي	وزير الزراعة كامل محي الدين	وزير الاشغال العامة ووزير المواصلات بالوكالة عبد اللطيف العنتاوي

هذا من الأصول

نظام السلك السياسي الاردني المعدل

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

نظام السلك السياسي الاردني المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام السلك السياسي الاردني المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (١) من النظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣ المعدل للنظام الاصلي بشطب عبارة (من تاريخ ١٩٦٣/٤/١) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (من تاريخ العمل بالنظام الاصلي) .
- المادة ٣ - تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي حسباً عدل بالنظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣ باضافة كلمة (وموسكو) بعد كلمة (وباريس) الواردة في البند (أ) من الفقرة (٢) منها .

١٩٦٤/٣/١٩

أحمد بن طلال

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير	رئيس
التربية والتعليم	الوزراء ووزير الدفاع	الداخلية	الوزراء
بشير الصباغ	عبد القادر الصالح	صالح الحجابي	حسين بن ناصر
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير	وزير
ووزير المواصلات بالوكالة	والانشاء والتعمير ووزير الصحة بالوكالة	المدنية	المدنية
عبد اللطيف عنتاوي	امين الحسيني	حسن الكايد	حسن الكايد
وزير	وزير المالية	وزير	وزير
الاعلام	والاقتصاد الوطني	الخارجية	الزراعة
صلاح ابو زيد	نظام الشراي	الطون عطا الله	كامل محي الدين

نظام السلك السياسي الاردني المعدل

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤

نظام اللوازم والانشاءات للقوات الاردنية المسلحة المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والانشاءات للقوات الاردنية المسلحة المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يعدل اسم النظام الاصلي بحيث يصبح كما يلي :-
(نظام اللوازم والانشاءات للقوات الاردنية المسلحة) .
- المادة ٣ - يضاف التعريف التالي بعد الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام الاصلي :-
ب - (الانشاءات) الاشغال الانشائية والعمرائية ودراساتها والاصلاحات والترتيبات المتعلقة بها والاعمال الميكانيكية وتخطيط الطرق وفتحها وتعميدها وبناء الجسور والعبارات والاقنبة (بحيث تصبح الفقرات اللاحقة ج و د و ه بدلا من ب و ج و د) .
- المادة ٤ - تضاف المادة التالية بعد المادة (٣) من النظام الاصلي :-
(٣) مكرره - يتم تنفيذ وانجاز الانشاءات للقوات المسلحة باحدى الطرق التالية :
أ - القيام بالعمل وانجازه مباشرة بواسطة استخدام موظفين وعمال بالاجور التي يراها مناسبة .
ب - او بالصورة المبينة بالفقرتين أ و ب من المادة ٣ من النظام الاصلي اذا كانت تكاليف الانشاءات المنوى القيام بها لا تتجاوز المبالغ المحددة في الفقرتين المذكورتين .
ج - اذا زادت التكاليف على ما هو محدد بالفقرتين (أ و ب) من المادة (٣) من النظام الاصلي ، فيتم تلزيم الانشاءات عن طريق لجنة يولفها القائد العام للقوات الاردنية المسلحة بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

أحمد بن طلال

١٩٦٤/٣/٢١

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير	رئيس
التربية والتعليم	الوزراء ووزير الدفاع	الداخلية	الوزراء
عبد القادر الصالح	صالح الحجابي	حسين بن ناصر	حسين بن ناصر
وزير	وزير الاشغال العامة	وزير	وزير
الصحة	ووزير المواصلات بالوكالة	المدنية	المدنية
صالح بركقان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	حسن الكايد
وزير	وزير المالية	وزير	وزير
الاعلام	والاقتصاد الوطني	الخارجية	الزراعة
صلاح ابو زيد	نظام الشراي	الطون عطا الله	كامل محي الدين

قرار رقم (٤١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٩ رقم ١٠٠٨٢/٧/٣٣/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٣٣ من نظام تنظيم مدينة نابلس الهيكل المنشور في الملحق الثاني للعدد ١٤٧٣ الصادر بتاريخ ٩٤٦/٢/٧ والملحق الثاني للعدد ١٦٤٥ الصادر بتاريخ ٩٤٨/٢/٥ من الوقائع الفلسطينية وبيان ما اذا كانت هذه المادة توجب توفر الارتدادات للأبنية التي يراد انشاؤها تحت سطح الارض أم ان حكمها يقتصر على الأبنية التي تقام على وجه الارض .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس لجنة التنظيم المحلية في اواء نابلس المؤرخ ١٩٦٠/٨/٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين لنا ان الفقرة التاسعة من المادة ٣٩ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ٩٥٥ اوجبت اعتبار جميع المشاريع الهيكلية والتفصيلية الموضوعة بمقتضى القوانين السابقة نافذة المفعول وتسري عليها احكام هذا القانون كما لو انها وضعت بمقتضاه .

وحيث ان المشاريع المذكورة انما هي قواعد واجراءات تنظيمية تصدر عن اللجنة المحلية ولجنة اللواء ووزير الداخلية كما هو واضح من نصوص المواد ١٠ - ١٧ من قانون تنظيم المدن المشار اليه .

فان هذه المشاريع لا تعتبر تشريعاً بالمعنى المقصود في المادة ٣١ من الدستور ولا يملك الديوان صلاحية تفسيرها، اذ ان صلاحيته بمقتضى المادة ١٢٣ من الدستور انما تنحصر في تفسير القوانين بالمعنى العام اي المشاريع التي تسن وفق الارض المبنية في الدستور سواء أكانت صادرة عن السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية عملاً بقرار المجلس العالي رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ المنشور في العدد ١٢٥٧ من الجريدة الرسمية .

لهذا نقرر عدم اختصاصنا لتفسير النص المطلوب تفسيره، مع التنويه بان هذا لا يمنع الجهة المختصة من ان تطلب تفسير نصوص قانون تنظيم المدن الباحثة عن الارتدادات لغاية ايضاح النقطة المختلف عليها .

صدر بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	مندوب وزارة الداخلية	مندوب وزارة الداخلية	مندوب وزارة الداخلية	مندوب وزارة الداخلية
محمد العروطي	شكري المهندي	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	علي مسبار

قرار رقم (٤٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢٣ رقم ١٧٣٢٧/١/٤٤١٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة الثانية من النظام رقم ٢ لسنة ٩٥٥ - نظام اعفاء المصالح الحكومية وغيرها من دفع رسوم البيطرة عن الحيوانات والمواد والمنتجات الحيوانية في حالتي الاستيراد والتصدير - وبيان ما اذا كان الاعفاء المنصوص عليه في هذه الفقرة يشمل المنتجات الحيوانية التي يستوردها الاشخاص لغاية تسليمها للجيش العربي تنفيذاً لالتزامهم بموجب عطاء احيل عليهم ام ان مثل هذه المنتجات تعتبر خاضعة للرسوم المذكورة . وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨ وتدقيق النصوص يتبين لنا ان :

١ - ان الفقرة (ب) من المادة الثانية من النظام رقم ٢ لسنة ٩٥٥ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (تعفى الحيوانات والمواد والمنتجات الحيوانية من دفع رسوم البيطرة ورسوم الحجر اذا كانت لأحدى المصالح الحكومية او البلدية او المجالس المحلية .

٢ - ان الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ الذي وضع بمقتضاها النظام المذكور تنص على ان (لسوزير الزراعة حق اعفاء رسوم البيطرة للمؤسسات الحكومية والجيش العربي او المؤسسات الخيرية او الشركات والمؤسسات الأخرى بموجب نظام ينشر في الجريدة الرسمية) .

ومن هذين النصين يتضح ان المنتجات الحيوانية المستوردة لا تكون معفاة من رسوم البيطرة ما لم تكن المؤسسات الحكومية او الجيش العربي او المؤسسات الأخرى المنصوص عليها في النظام المذكور هي التي استوردتها .

ولهذا فان المنتجات الحيوانية التي تستورد لحساب غير هؤلاء تعتبر خاضعة لرسوم البيطرة حتى ولو كان استيرادها لغاية تسليمها للحكومة او للجيش تنفيذاً لالتزام مستوردها بموجب عطاء احيل عليه .

هنا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٤/٢/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة	مندوب وزارة الزراعة
الدكتور كمال الطاهر	شكري المهندي	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	علي مسبار

هكذا من الأشمل

قرار رقم (٤٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٤/١/٨ رقم ٢١٠/٥/د اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (د) من المادة التاسعة من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ ويان ما اذا كان حكمها ينصرف فقط الى الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة موضوعها الألف دينار كما هو الحال في الخلافات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من نفس المادة ام انه حكم مطلق يشمل كافة الدعاوى مهما بلغت قيمتها .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس النيابة العامة الموجه لوزير المالية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨ وكتاب وزير المالية الموجه لرئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/١/٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من المادة التاسعة من قانون دعاوى الحكومة المشار اليه تنص على مايلي :
أ - جميع الخلافات التي تحصل بين الحكومة وبين اي كان والتي لا تزيد قيمتها عن الف دينار ويتعلق حلها ترسل الى وزير المالية الذي عليه ان يحيلها الى المستشار الحقوقي في وزارة المالية ليتولى دراستها وابداء رأيه فيها بتقرير يرفقه الى الوزير المشار اليه .

ب - اذا رأى المستشار الحقوقي نتيجة الدرس والتدقيق ان الحكومة على حق في تلك الخلافات وان النتيجة ستكون مجانبها لورفعت الى القضاء احوال وزير المالية الأمر الى النائب العام ليسير في الدعوى وفق احكام هذا القانون .

ج - اذا كان رأي المستشار خلافا لما ورد بالفقرة (ب) من هذه المادة احوال الوزير الأمر الى لجنة مكونة من رئيس النيابة العامة رئيساً ومن النائب العام والمستشار الحقوقي في وزارة العدلية والمستشار الحقوقي في وزارة المالية وموظف من النائرة المعنية في النزاع يعينه الوزير المختص اعضاء للدراسة تلك الخلافات وتقديم توصيها الى وزارة المالية التي عليها ان تعمل برأي هذه اللجنة سواء اكان قرارها بالاجماع ام بالاكثرية .

د - في الدعاوى التي ترفع الى المحاكم ويرى النائب العام في اي دور من ادوار المحاكمة فيها ان النتيجة قد لا تكون في جانب الحكومة يرفع بها تقريراً سرياً الى وزير المالية الذي عليه ان يرسل هذا التقرير الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) لتقديم توصيها الى وزير المالية للعمل بها .

والواضح من هذه النصوص ان الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) انما تبحث في الخلافات التي تحصل بين الحكومة وبين اي كان قبل ان ترفع الى القضاء كما هو ظاهر من قول الفقرة (ج) « اذا رأى المستشار الحقوقي نتيجة الدرس والتدقيق ان الحكومة على حق في تلك الخلافات وان النتيجة ستكون مجانبها اذا رفعت الى القضاء » ،

اما الفقرة (د) فان حكمها خاص بالخلافات التي رفعت الدعاوى بشأنها الى المحاكم كما هو صريح النص .

وحيث ان (ال) في كلمة (الدعاوى) الواردة في مطلع الفقرة (د) هي ال التعريف المهدية ، فان الدعاوى المقصودة بهذه الفقرة هي الدعاوى التي ترفع الى المحاكم بشأن الخلافات المبحوث عنها في الفقرات السابقة والتي لم يتم حلها بالصورة المنصوص عليها في هذه الفقرات ، أي الخلافات التي لا تزيد قيمتها عن الف دينار .

ولا يمكن هنا القول بان كلمة (الدعاوى) في الفقرة (د) قد جاءت مطلقة وانه يجب ان تجري على اطلاقها وان تشمل كافة الدعاوى مهما بلغت قيمتها ، ذلك لأن المطلق لا يجري على اطلاقه اذا ورد دليل التقييد نصاً او دلالة . ومن الواضح ان دليل التقييد مستفاد من ال التعريف المهدية كما اسلفنا ومن اتحاد الة في الفقرة (د) والفقرات الثلاثة السابقة لها ، إذ أن الة التي حلت بواضع القانون لتحديد صلاحية لجنة دعاوى الحكومة وحصرها في الخلافات التي لا تزيد قيمتها عن الف دينار هي نفس الة التي تستلزم تحديد صلاحيتها في الدعاوى المرفوعة الى المحاكم ، ومن البهي ان اتحاد الة يوجب اتحاد الحكم .
لهذا نقرر بالاكثرية ان حكم الفقرة (د) المطلوب تفسيرها انما ينحصر في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة موضوعها الالف دينار .

صدر ١٩٦٤/٣/٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
المستشار الحقوقي للوزراء	لرئاسة الوزراء	مخالف	مخالف	رئيس محكمة التمييز
مخالف	مخالف	مخالف	مخالف	علي مسمار
جمال المحسن	شكري المهدي	عبد الرحيم الراكد	موسى الساكت	علي مسمار

هكذا من الأشهر

قرار المخالفة

اننا نرى مع احترامنا لرأي الاكثية ان التفريق الذي استتبطنه الاكثية الموقرة نفسها في قرارها ما بين الخلافات التي يدور البحث حولها في الفقرات الثلاث الاولى من المادة ٩ من قانون دعاوى الحكومة والدعاوى التي هي مدار البحث في الفقرة الرابعة منها ، هذا التفريق بعينه دليل عليها وليس لها ، لأنه يثبت ان شق المادة الاولى بفقراته الثلاث قد بحث الخلافات وهي مسألة مستقلة منفصلة عن الدعاوى التي بحثها الشق الثاني من المادة .

فكيف يمكن ان يقال والحالة هذه ان العلة قد اتحدت في الحالتين ، مع ان اتحادهما يستوجب فيما نعلم ان يكون هنالك اتحاد في الوضع او الموقف الذي يلي الاخذ بالعلة . والوضع والموقف هنا مختلفان متباينان ، اذ شتان ما بين الخلافات التي لم يصل امرها للقضاء بعد . والدعاوى التي تبلورت فيها هذه الخلافات واخذت شكلها الاخير في لائحة الدعوى والجواب عليها واتجاه البيئة فيها .

واما القول بان « ال » التعريف في كلمة الدعاوى عهدية . وان المقصود بالدعاوى لذلك هسي الدعاوى التي ترفع الى المحاكم بشأن الخلافات المبحوث عنها في الفقرات السابقة . فانه يفرض صحته لا يؤدي منطقياً ولا يوصل الى النتيجة التي توصلت اليها الاكثية الموقرة من ان الحكم الذي ورد على الخلافات ينبغي بالضرورة ان يطبق على الدعاوى التي ترفع الى المحاكم نتيجة لها .

لجميع هذه الاسباب نرى ان الحكم المستقل المنفصل الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة (٩) من قانون دعاوى الحكومة المطاوب تفسيرها هو حكم مطلق يشمل كافة الدعاوى مهما بلغت قيمتها .

صدر/٣/٩/٩٦٤

مندوب وزارة المالية
والمستشار الحقوقي فيها
جمال الحسن

المستشار الحقوقي
لرئاسة الوزراء
شكري المهدي

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٥٢) تاريخ ١٩٦٤/٣/٤ المتضمن اتفاقية القرض الائتماني لمشايخ المياه والكتب المرفقة بها المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتمانية الدولية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢ . بشكلها التالي :

اتفاقية اعتماد ائتماني

اتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية (تدعى فيما بعد بالمقرض) ، ومؤسسة الائتمانية الدولية (تدعى فيما بعد بالمؤسسة) مؤرخة في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ .

الفصل الاول

النظمة القرض الائتماني - تعاريف خاصة

المادة ١/١ يقبل الفرقاء في هذه الاتفاقية بجميع نصوص نظام المؤسسة للائتمانية رقم ١ تاريخ ١ حزيران عام ١٩٦١ بنفس المفعول والاعتبار كما لو كانت مجموعها قد ادرجت في هذه الاتفاقية مع مراعاة التعديلات التالية التي طرأت عليها (نظام الاعتمادات الائتمانية رقم ١ السالفة الذكر مع تعديلاته تدعى فيما بعد بالنظام) :

(أ) تحذف المادة ١/٣ ويستعاض عنها بالمادة الجديدة التالية - (المادة ١/٣ العملة التي ستسحب بها ائتمان السلع وعائدات الاعتماد) .

(أ) ما لم يتم الاتفاق بين المقرض والمؤسسة على خلاف ذلك يتم دفع ائتمان السلع الممولة من الاعتماد بعملة تلك الدول التي اشترت منها تلك السلع .

(ب) يجري سحب عائدات الاعتماد من حساب الاعتماد .

(١) للمصرفات المتحققة بعملة المقرض للسلع التي تنتج في (بما في ذلك الخدمات التي تؤمن من) بلاد المقرض بتلك العملة او العملات التي تختارها المؤسسة بصورة معقولة بين حين وآخر .

(٢) في جميع الحالات الاخرى بالعملة التي اشترت فيها السلع من عائدات الاعتماد مدفوعة كانت او متحققة الدفع .

(ج) يمكن للمقرض والمؤسسة الاتفاق بين حين وآخر على اية عملة اخرى يمكن السحب بها .

(ب) تضاف مادة جديدة ٤/٣ بعد المادة ٣/٣ كما يلي :

(المادة ٤/٣ شراء عملة للسحب بعملة اخرى) .

اذا تقرر السحب بعملة تشتريها المؤسسة بعملة اخرى من اجل هكسدا مسحوبات فان الجزء من القرض المسحوب على هذه الصورة تعتبر وكأنها مسحوبة من حساب الاعتماد في تلك العملة الاخرى وذلك من اجل غايات المادة ٣/٣ .

هكذا من الأصول

(ج) يعاد ترقيم المادة ٤/٣ بحيث تصبح المادة ٥/٣ .

(د) تعدل المادة ٣/٨ وتقرأ كما يلي :

(المادة ٣/٨ تاريخ او تواريخ السريان .)

(بالرغم مما جاء في نص المادة ١/٨ وباستثناء ما يتفق عليه بين المؤسسة والمقرض تصبح اتفاقية الاعتماد الاتفاقي سارية ونافذة المفعول ككل او اذا ما وافقت المؤسسة على خلافه فعلى اجزاء فيها يتعلق بالجزء (أ) او الجزء (ب) او الجزء (ج) او الجزء (د) من المشروع في التاريخ الذي ترسل فيه المؤسسة اشعاراً الى المقرض عن موافقتها على بياناتها المطلوبة في المادة ١/٨ بالنسبة الى ذلك الجزء وتلك الاجزاء من المشروع موضوع البحث .

(هـ) ابقاء بالغابات المقصودة من هذه الاتفاقية تشمل عبارة (السلع) المعرفة في الفقرة ١٠ من المادة ١/٩ اية ممتلكات بطلبها المشروع .

(و) تعدل الفقرة ١١ من المادة ١/٩ لتقرأ كما يلي -

(١١ . عبارة) تاريخ السريان (او) تواريخ السريان (تعني التاريخ او التواريخ التي تصبح فيها اتفاقية الاعتماد الاتفاقي سارية ونافذة المفعول ككل او جزئياً كما جاء في المادة ٣/٨) .

المادة ٢/١ حينما استعملت في هذه الاتفاقية او في البرنامج الملحق بها خلاف ذلك - يكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا اقتضى السياق خلاف ذلك .

(أ) عبارة (م م م) تعني سلطة المياه المركزية وهي هيئة تابعة للمقرض احداثت وتعمل بموجب قانون المقرض رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ او من يخلفها .

(ب) عبارة (منطقة المياه) تعني منطقة مياه المقرض والتي تشمل في الوقت الحاضر على بلديات رام الله والبيرة وبعض القرى والمدن المجاورة وجميع البلديات والمدن والقرى الاخرى التي تصبح مشمولة باشتراكها في مجلس المياه او من يخلف او خلفاء منطقة المياه .

(ج) عبارة (مجلس المياه) تعني مجلس مياه منطقة الميساء المستحدثة او التي ستستحدث حسبما هو مطلوب في المادة ١٠/٤ (أ) من هذه الاتفاقية او من يخلف او خلفاء مجلس المياه .

(د) عبارة (الزرقاء) تعني بلدية الزرقاء احدى بلديات المقرض او من يخلفها .

(هـ) عبارة البلديات د جزء ج تعني بلديات اربد والمفرق والرمثا والحصن من بلديات المقرض او من يخلفها او خلفائها .

(و) عبارة (اربد) تعني بلدية اربد احدى بلديات المقرض ومن يخلفها .

(ل) عبارة (خط توريد المياه الرئيسي ج) تعني خط التوريد الرئيسي المنصوص عنه في الفقرات (ج) و (د) من الجزء ج من المشروع .

(م) عبارة (نابلس) تعني بلدية نابلس احدى بلديات المقرض او من يخلفها .

(ن) عبارة اتفاقية اضافية تعني الاتفاقية الاضائية او الاتفاقيات الاضائية المعقودة بين المقرض وسلطة المياه المركزية المشار اليها في المادة ١/٤ من هذه الاتفاقية .

الفصل الثاني الاعتمادات

للمادة ١/٢ توافق المؤسسة على ان تؤمن للمقرض تبعا للشروط والاحكام المدرجة او المشار اليها في هذه الاتفاقية اعتماداً اتمائياً بمبلغ وبالعملات المختلفة يساوي ثلاثة ملايين وخمسمائة الف دولار (٣٥٠٠٠٠٠ دولار) .

للمادة ٢/٢ تقوم المؤسسة بفتح حساب اعتماد في دفاتها باسم المقرض وعندما تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لاي جزء من المشروع سيودع في حساب الاعتماد قيمة الاعتماد كما جاء في المادة ١/٤ بالنسبة لذلك الجزء من المشروع . يمكن سحب قيمة الاعتماد من حساب الاعتماد كما جاء في ومشروطة بحقوق الالغاء والتوقيف في هذه الاتفاقية وفي النظام .

المادة ٣/٢ باستثناء ما يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة :

(أ) يكون المقرض مخولاً مع مراعاة شروط هذه الاتفاقية بان يسحب من حساب الاعتماد .

(١) المبالغ المصروفة كتمن معقول للسلع والخدمات التي ستعمل من عائدات الاعتماد .

(٢) اذا ما وافقت المؤسسة تلك المبالغ اللازمة لتغطية الدفعات المتحققة كتمن معقول للسلع والخدمات التي ستعمل من عائدات الاعتماد :

(ب) لا يجوز السحب عما صرف قبل ١ تشرين اول ١٩٦٢ :

بلاذ ٤/٢ مع مراعاة احكام هذه الاتفاقية الاحياء توافق المؤسسة على خلاف ذلك :

(أ) لا يكون المقرض مخولاً بان يسحب من حساب الاعتماد بالنسبة للسلع والخدمات اللازمة للقيام في :

(١) الجزء (أ) من المشروع الى ان يقوم المقرض بتقديم تأكيدات خطية بأن .

١ - بلديات رام الله والبيرة ستقيد سياسات مالية وإدارية ترضى بها المؤسسة (بما في ذلك السياسات المتعلقة بالدين الذي يتحقق لاغراض مياه الشرب وتعرفة المياه وشراء وبيع المياه وفصل الحسابات) في تشغيل وصيانة الجهاز القائم حالياً مع توابعه (بما في ذلك وسائل التوزيع) في تلك البلديات الى حين الانتهاء من التحويل الوارد في المادة ٤ - ١١ (أ) .

٢ - أمانة القدس ستشتري من مجلس المياه كميات من المياه في اوقات وباسعار تشكل في رأي المقرض والمؤسسة واردات اضافية لمجلس المياه تجعل الجزء أ من المشروع يعتمد على نفسه ماليا بعد ضم الواردات الاخرى الناتجة عن بيع المياه .

(٢) الجزء ب من المشروع حتى :

١ - يتم تجربة الابار الثلاثة القائمة حالياً والخاصة بمياه شرب الزرقاء وكون ما تنتج صالحاً للاستثمار في رأي المؤسسة .

٢ - يقدم المقرض الى المؤسسة تأكيدات خطية بأن الزرقاء ستقيد سياسات مالية وإدارية ترضى بها المؤسسة (بما في ذلك ما يخص سياسات الدين الذي يتحقق لاغراض مياه الشرب وتعرفة المياه وشراء وبيع المياه وفصل الحسابات) في تشغيل وصيانة جهاز المياه القائم حالياً وتوابعه (بما في ذلك وسائل التوزيع) في الزرقاء الى حين الانتهاء من التحويل الوارد في المادة ٤ - ١ (ب) .

(٣) الجزء ج من المشروع حتى يقوم المقترض بتقديم تأكيدات خطية الى المؤسسة بأن بلديات الجزء ج ستقيد بسياسات مالية وإدارية ترضى بها المؤسسة (بما في ذلك ما يخص سياسات الدين الذي يتحقق لاغراض مياه الشرب وتعرفة المياه وبيع وشراء المياه وفصل الحسابات) في تشغيل وصيانة جهاز المياه القائم حالياً وتوايه (بما في ذلك وسائل التوزيع) في تلك البلديات الى حين الانتهاء من التحويل الوارد في المادة ٤ - ١١ (ج)

(٤) الجزء د من المشروع حتى يقوم المقترض بتقديم تأكيدات خطية الى المؤسسة بأن نابلس ستقيد بسياسات مالية وإدارية ترضى بها المؤسسة (بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالدين المتحقق لاغراض المياه وتعرفة المياه وبيع وشراء المياه وفصل الحسابات) في تشغيل وصيانة جهاز مياه الشرب القائم حالياً وتوايه (بما في ذلك وسائل التوزيع) في نابلس الى حين الانتهاء من التحويل الوارد في المادة ٤ - ١١ (د) .

(ب) المقترض غير محول لأن يسحب من حساب الاعتماد بالنسبة للسلع والخدمات اللازمة للقيام بالتحسينات على شبكات التوزيع لبلديات المقرق والرمثا وانشاء شبكة توزيع جديدة في بلدية الحصن كما ورد في الجزء ج من المشروع حتى يقدم المقترض الى المؤسسة الكشوفات التقديرية المفصلة والتصاميم الهندسية لتلك التحسينات والانشاءات بشكل ترضى به المؤسسة .

المادة ٥/٢ يدفع المقترض الى المؤسسة اجور خدمة بمعدل ثلاثة ارباع الواحد في المائة ($\frac{3}{4}$ ال ١٪) في السنة على المبلغ الاصلي الذي يسحب من الاعتماد والمجوز بين حين وآخر . وعلى المقترض ايضا ان يدفع الى المؤسسة اجور خدمه على نفس المعدل على المبلغ الاصلي لاي التزام خاص تلتزم به المؤسسة تبعا للمادة ٤/٤ من النظام والمجوزة من وقت لآخر

المادة ٦/٢ تكون اجور الخدمة متحققة للدفع نصف سنوية في ١٥ ايار و ١٥ تشرين ثاني من كل سنة .

المادة ٧/٢ يعيد المقترض دفع قيمة الاعتماد الاصلي على اقساط نصف سنوية تتحقق في كل ١٥ ايار و ١٥ تشرين ثاني ابتداء من ١٥ ايار ١٩٧٤ وتنتهي في ١٥ ايار عام ٢٠١٣ على ان يكون كل قسط حتى ويمسا في ذلك القسط المتحقق في ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٣ مساويا لنصف الواحد مع الواحد في ($\frac{1}{2}$ ال ١٪) وهكذا اصلية وان يكون كل قسط من بعد ذلك مساويا بالواحد ونصف الواحد بالمائة ($\frac{1}{2}$ ال ١٪) من هكلا مبالغ اصلية :

الفصل الثالث

استعمال عائدات الاعتماد

المادة ١/٣ على المقترض خصم استعمال عائدات الاعتماد في تمويل كلفة السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع الموضح في هذه الاتفاقية : تعيين السلع والخدمات التي ستمول من عائدات الاعتماد وطرق وكيفية الحصول على هذه السلع والخدمات يجري الاتفاق عليها فيما بين المقترض والمؤسسة وتكون عرضة للتعديل فيما بعد بالاتفاق بينهما :

المادة ٢/٣ يلتزم المقترض بسان يستعمل السلع والخدمات التي تمول من عائدات الاعتماد في بلاد المقترض باستثناء مايتفق عليه بين المقترض والمؤسسة خلافا لذلك .

الفصل الرابع

تعهدات معينة

المادة ١/٤ (أ) على المقترض ان يلجج في الاتفاقية الاضافية نصوصا توفر بموجبها الاموال لسلطة المياه المركزية من حساب من الاعتماد بشروط واحكام يقبل بها المقترض والمؤسسة .

حتى مايعادل ٨٠٠,٠٠٠ دولار ، ٧٨٠,٠٠٠ دولار ، ٩٢٠,٠٠٠ دولار و ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار على التوالي من عائدات الاعتماد من اجل تمويل القيام بالاجزاء A ، ب ، ج ، د من المشروع على التوالي .

(ب) على المقترض ان لا يغير ولا يهدد بالاتفاقية الاضافية الا لاغراض تطبيق المادة ١١/٤ وان لا يهمل في اي من شروطها الاساسية قبل الحصول على موافقة المؤسسة .

(ج) على المقترض ان يمارس بنشاط وبفعالية كل سلطة وحق ووسيلة تتوفر له لجعل سلطة المياه المركزية ومجلس المياه والزرقاء وبلديات الجزء ج ونابلس بعد ان يتم اجراء التحويل المطلوب في المادة ١١/٤ تفي بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية الاضافية .

المادة ٢/٤ (أ) على المقترض اتخاذ التدابير لتنفيذ وتشغيل المشروع بنائية وفعالية وطبقا للاصول المرعية في الامور الهندسية والمالية والمراحل العامة .

(ب) على المقترض في جميع الظروف توفير واتخاذ الترتيبات لتوفير وبدون تأخير وحسبما تدعو الحاجة جميع المبالغ الاخرى من غير الاعتماد التي تلزم لتنفيذ المشروع ويجب ان تؤمن جميع هذه المبالغ بشروط واحوال موافقة للمقترض والمؤسسة .

المادة ٣/٤ (أ) بناء على طلب المؤسسة من حين لآخر على المقترض تزويد واتخاذ الاجراءات لتزويد المؤسسة وبدون تاخير بالمخططات والمواصفات وبرامج العمل للمشروع واية تعديلات اساسية تطرأ عليها بالشكل المفصل الذي تطلبه المؤسسة بصورة معقولة .

(ب) على المقترض ان :

(١) يحفظ او يتخذ الترتيبات لحفظ قيود وافية لتمييز السلع والخدمات الممولة من عائدات الاعتماد لاثبات استعمالها في المشروع . تسجيل تقديم العمل على المشروع (بما في ذلك كلفته) وبيان بيع بمراعاة الاصول السليمة في المحاسبة جميع الاجراءات المالية التي تمت بين المقترض وسلطة المياه المركزية ومجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس بالنسبة للمشروع والوضع والتشغيل المالي لسلطة المياه المركزية ومجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس بالنسبة للمشروع .

(٢) تمكين ممثلي المؤسسة بالكشف على المشروع والسلع وجهاز مياه الشرب وتوايه (بما في ذلك وسائل التوزيع) التي تشغل من قبل سلطة المياه المركزية بالنسبة للمشروع ومن قبل مجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس واية سجلات وقيود تتعلق فيها و (٣) تزويد اتخاذ الترتيبات لتزويد المؤسسة بكافة المعلومات التي تطلبها بصورة معقولة التي تتعلق باتفاق عائدات الاعتماد والمشروع والسلع وجميع الاجراءات المالية المتعلقة بالمشروع والتي تمت بين المقترض وسلطة

المياه المركزية ومجلس المياه والزرقاء والبلديات الجزء ج ونابلس التشغيل والوضع المالي بالنسبة للمشروع فيما يتعلق بسلطة المياه المركزية ومجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس وتشغيل جميع اجهزة مياه الشرب وتوابعها (بمسا في ذلك وسائل التوزيع) المشغلة من قبل مجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس .

المادة ٤/٤ (أ) على المقرض والمؤسسة التعاون كليا للتأكد من تنفيذ غايات الاعتماد للوصول الى ذلك على كل منهم تزويد الآخر بكافة المعلومات التي تطلبها بصورة معقولة بالنسبة للوضع العام للاعتماد . ومن جانب المقرض يجب ان تشمل تلك المعلومات على المعلومات المتعلقة بالوضع المالي والاقتصادي في بلاد المقرض والمركز العالمي ايزان مدفوعات المقرض .

(ب) على المقرض والمؤسسة تبادل وجهات النظر بين حين وآخر عن طريق ممثلهم بالنسبة للامور التي لها علاقة باغراض الاعتماد والحفاظ على الخدمات المترتبة عليها . على المقرض اعلام المؤسسة بدون تاخير عن اى ظرف تتعارض مع أو يهدد بالتعارض مع تحقيق غايات الاتفاقية او صيانة الخدمات المترتبة عليها .

(ج) على المقرض توفير جميع المناسبات المعقولة لتمكين ممثلي المؤسسة من زيارة اى جزء من بلاد المقرض المتعلقة بالاعتماد .

المادة ٥/٤ يسدد رأس المال ورسوم خدمة الاعتماد دون ان يقطع منها أو يترتب عليها اى نوع من الضرائب المقرضة بموجب تشاريح المقرض او اية تشاريح نافذة المفعول في بلاده .

المادة ٦/٤ لا تخضع هذه الاتفاقية لاية ضرائب مفروضة بموجب تشاريح المقرض او اية تشاريح نافذة المفعول في بلاده او فيما يتعلق بتنفيذها او تبادلها او تسليمها او تسجيلها .

المادة ٧/٤ باستثناء ما يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة على المقرض التزام سلطة المياه المركزية ومجلس الادارة والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس في :

- ١ - استعمال السلع التي اشترى كليا او جزئيا من عائدات الاعتماد وبدون استثناء في القيام بتنفيذ وتشغيل المشروع .
- ٢ - تملك السلع مفعلة وخالية من جميع العوائق .

المادة ٨/٤ (أ) باستثناء ما توافق عليه المؤسسة على المقرض التزام سلطة المياه المركزية :

١ - القيام بانشاء الوسائل المشمولة في المشروع عن طريق استخدام مستشارين مؤهلين وذوى خبرة بموجب شروط واحكام توافق المقرض والمؤسسة .

٢ - استخدام وجميع الاعمال المشمولة في المشروع والتي ستنفذ بالتصميم من مهندسين برضى المقرض والمؤسسة واستخدامهم بموجب عقود يوافق عليها المقرض والمؤسسة .

(ب) يلزم المقرض سلطة المياه المركزية في تشغيل الجزء ج خط التوزيع الرئيسي . ومجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس . في تشغيل المشروع بالاستفادة الى الحد وبموجب الشروط والاحكام التي ترضى بها المؤسسة من المساعدة التي يقدمها المستشارون الذين يتمتعون بخبرة ترضى بها المؤسسة او للمدى الذي توافق عليه المؤسسة بسلطة المياه المركزية في تلك الامور الفنية والادارية والحاسبة (باستثناء تشغيل الجزء ج خط التوزيع الرئيسي) كما يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة .

المادة ٩/٤ (أ) على المقرض تأمين او العمل على تأمين جميع السلع التي تحول من عائدات الاعتماد لدى شركات تأمين جيدة ومشهورة . ويجب ان يشمل التأمين على النقل البحري والبري والاضطراب التي توافق شراء واستيراد السلع الى بلاد المقرض وتوصيلها الى المواقع على المشروع ويجب ان تكون بغير تناسب مع اصول التجارة الجيدة . يجب ان تكون هكذا تأمينات قابلة للدفع في :

- ١ - العملة القابلة للدفع التي سيدفع بها ثمن السلع المشتراة والتي سيؤمن عليها .
- ٢ - العملة القابلة للتحويل بحرية .

(ب) على المقرض فيما يخص بجهاز مياه الشرب وتوابعه الذي سيشغل من قبل مجلس المياه والزرقاء والجزء ج من البلديات ونابلس الارتباط والاستمرار في ذلك او الزام الارتباط والاستمرار في ذلك مع شركات تأمين مشهورة للتأمين ضد تلك الاخطار وتلك المبالغ التي تتمشى مع اصول المنافع العامة والتجارة الجيدة .

المادة ١٠/٤ (أ) باستثناء ما يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة على المقرض من اجل تشغيل وصيانة الجزء آ من المشروع وكل جهاز مياه الشرب وتوابعه (بما في ذلك وسائل التوزيع) الخاص بمنطقة المياه تأسيس مجلس المياه الذي عليه وفي جميع الاحوال :

- ١ - العمل نصا وروحا بموجب أنظمة وتعليمات ترضى بها المؤسسة .
- ٢ - ان يتمتع في صلاحيات وفصل في الحسابات والمسؤوليات ، وفي الادارة والجهاز التي تلزم لتشغيل وصيانة الجزء آ من المشروع وجهاز مياه الشرب وتوابعها (بما في ذلك وسائل التوزيع) خاصة منطقة المياه بشكل فعال وسلم .

(ب) على المقرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأسيس دائرة في كل من الزرقاء واربد ونابلس من اجل تشغيل وصيانة الاجزاء من المشروع التي سيشغل وتضمن من قبل كل منهم وكذلك تشغيل اجهزة ووسائل مياه الشرب التي تخص كل منهم وعلى هذه الدوائر وبصورة مستمرة : (١) العمل نصا وروحا بموجب أنظمة وتعليمات تقبل بها المؤسسة و(٢) وان تمتنع بتلك الصلاحيات والمسؤوليات والادارة والجهاز واستقلال في الحسابات والمخصصات وضمانات تحميها من تحويل الاموال لاغراض غير اغراض مياه الشرب التي تلزم لتشغيل وصيانة الجزء من المشروع والجهاز ووسائلها التي سيشغل وتضمن من قبل كل منهم بشكل فعال ومنظم .

المادة ١١/٤ باستثناء ما يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة .

(أ) على المقرض في التاريخ او التاريخ التي يتفق عليها بين المقرض والمؤسسة (١) الزام سلطة المياه المركزية لان تحول الى مجلس المياه لاغراض التشغيل والصيانة والوسائل المشمولة في الجزء أ من المشروع وجميع الموجودات والاتفاقيات العائدة عليها بما في ذلك الارتباطات المالية المتعلقة بالجزء أ من المشروع الناتجة عن الاتفاقية الاضافية . (٢) الزام بلديات رام الله والبيرة ان تحول الى مجلس المياه لاغراض التشغيل والصيانة كافة اجهزة مياه الشرب ووسائلها (بما في ذلك وسائل التوزيع) الخاصة بهذه البلديات وكافة الموجودات والاتفاقيات المتعلقة بها (٣) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتأكد من ان هكذا تحويل قد تمت بموجب شروط واحكام تمكن المقرض الزام مجلس المياه بالقيام بالتزاماتها فيما يخص بالجزء أ من المشروع وجميع جهاز مياه الشرب ووسائله المشار اليه في (٢) اعلاه .

(ب) اعتباراً من الوقت الذي تصبح الوسائل المشمولة في الجزء ب من المشروع جاهزة للتشغيل على المقرض : (١) الزام سلطة المياه المركزية بأن تحول إلى الزرقاء لتشغيل والصيانة تلك الوسائل وكافة الموجودات والالتزامات العائدة عليها بما في ذلك الارتباطات المالية الناجمة عن الاتفاقية الإضافية الخاصة بالجزء ب من المشروع و (٢) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين أن هذا التحويل قد تم بموجب شروط وإحكام تمكن المقرض من الزام الزرقاء بتنفيذ التزاماتها الخاصة بذلك الجزء ب من المشروع .

(ج) اعتباراً من الوقت الذي تصبح فيه وسائل التوزيع المشمولة في الجزء ج من المشروع جاهزة للتشغيل على المقرض : (١) الزام سلطة المياه المركزية بأن تحول إلى كل من بلديات الجزء ج للتشغيل والصيانة كجزء من شبكة توزيع كل من وسائل التوزيع تلك وكافة الموجودات والالتزامات العائدة عليها بما فيها الارتباطات المالية الناجمة عن الاتفاقية الإضافية الخاصة بوسائل التوزيع تلك و (٢) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين أن هذا التحويل قد تم بموجب شروط وإحكام تمكن المقرض من الزام كل من بلديات الجزء (ج) بتنفيذ التزاماتها بالنسبة لوسائل وشبكات التوزيع .

(د) اعتباراً من الوقت الذي تصبح فيه الوسائل المشمولة في الجزء د من المشروع جاهزة للتشغيل على المقرض : (١) الزام سلطة المياه المركزية بأن تحول إلى نابلس للتشغيل والصيانة تلك الوسائل وكافة الموجودات والالتزامات العائدة عليها بما فيها الارتباطات المالية الناجمة عن الاتفاقية الإضافية فيما يخص تلك الجزء د من المشروع و (٢) اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتأمين أن ذلك التحويل قد تم بشروط وإحكام تمكن المقرض من الزام نابلس بتنفيذ التزاماتها الخاصة بذلك الجزء د من المشروع .

المادة ١٢/٤ على المقرض الزام سلطة المياه المركزية فيما يخص الجزء ج خط التوريد الرئيسي والأجزاء الأخرى من المشروع إلى أن يمين الوقت الذي تكون فيه التحويلات المطلوبة في المادة ١١/٤ قد تمت . ومجلس المياه والزرقاء وبلديات الجزء ج ونابلس القيام وبصورة مستمرة : (١) بعمليات تشغيل وإدارة مصالحها المتعلقة بأجهزة مياه الشرب خاصتهم حسب الأصول المرعية في المرافق العامة والمالية والتجارية السليمة تحت إشراف إدارة فعالة ومقتدرة ترضى بها المؤسسة ، (ب) تشغيل وصيانة وتجديد وإصلاح أجهزة مياه الشرب ووسائلها الخاصة بهم حسب الأصول المرعية في المرافق العامة والمهندسة السليمة .

المادة ١٣/٤ على المقرض الزام مجلس المياه والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس بالنسبة لأجهزة مياه الشرب التي تشغل من قبل كل منهم وسلطة المياه المركزية بالنسبة للجزء ج خط التوريد الرئيسي وللأجزاء الأخرى من المشروع إلى حين إتمام التحويلات المطلوبة بموجب المادة ١١/٤ أن تعين مع المحافظة عليها تعرفات مناسبة كافية لتأمين واردات :

(أ) لتغطية نفقات التشغيل بما فيها الضرائب ان وجدت وأقساط الفوائد على القروض وتأمين صيانة مناسبة والاستهلاك على أساس تقوم الموجودات بشكل معقول .

(ب) لتسديد أقساط القرض الطويل الأجل إلى حد تكون معه أي من هذه الأقساط تزيد عن احتياطي الاستهلاك ، (ج) لتمويل التوسع السنوي في أجهزة مياه الشرب خاصتهم وتأمين جزء معقول من تكاليف أي توسع كبير في المستقبل .

المادة ١٤/٤ على المقرض اخضاع حسابات مجلس المياه المركزية بالنسبة للمشروع والزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس فيما يتعلق بتشغيل أجهزة مياه الشرب خاصتهم للتصديق سنوياً من قبل فاحص حسابات مشهور ترضى به المؤسسة وعليه حالاً يتم تحصيلها وفي مدة لا تتجاوز سبعة اشهر من انقضاء سنتهم المالية تقديم او العمل على تقديم نسخ مصدقة عن هذه الحسابات ونسخة موقعة من تقرير المحاسب إلى المؤسسة .

المادة ١٥/٤ باستثناء ما يتفق عليه فيما بين المقرض والمؤسسة يجب على المقرض ان لا يسمح لمجلس المياه والزرقاء وكل من بلديات الجزء ج ونابلس فيما يتعلق بتشغيل أجهزة مياه الشرب خاصتهم الحصول على أي دين طويل الأجل إلا إذا كان صافي الواردات من تشغيل جهاز مياه شرب خاصة الهيئة أو البلدية المعنية لأية اثنا عشر شهراً متتالياً من فترة الخمسة عشر شهراً الأخيرة التي تسبق تاريخ هكذا اتفاق لا تقل عن ١٥ مرة ضعف أقصى متطلبات خدمة القرض على جميع ديونها الطويلة الأجل (بما في ذلك الجزء من الاعتماد المحول إلى الهيئتين أو البلدية المعنية تبعاً لأحكام المادة ١١/٤ في أية سنة مالية تالية . ولغايات هذه المادة .

(أ) تعني عبارة «دين طويل الأجل» جميع الديون التي تصبح بموجب شروطها متحققة الدفع في فترة تزيد عن عام واحد من التاريخ الذي تم الحصول عليه في الأصل وتشتمل على اقتراض وضمان الدين ولا تشتمل على : (١) بالنسبة لمجلس المياه الديون التي تؤخذ لأعمال كبيرة تبعاً لخطة مالية سليمة تصادق عليه المؤسسة . و (٢) بالنسبة للزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس أية ديون يلتزم بها لأغراض خلاف تشغيل جهاز مياه الشرب .

(ب) يعتبر الدين حاصل من تاريخ نفاذه وإبرام العقد واتفاقية القرض .

(ج) تعني عبارة «الاراد الصافي» بالنسبة لمجلس المياه مجموع الواردات من كافة المصادر وبالنسبة للزرقاء والبلديات جزء ج ونابلس مجموع الواردات من جميع عمليات تشغيل جهاز مياه الشرب معدلة للاخذ بعين الاعتبار التعريفات النافذة المفعول في وقت الالتزام بالدين مع أنها لم تكن نافذة المفعول خلال الاثني عشر شهراً المتتالية التي تعود إليها تلك الواردات وحسم نفقات التشغيل والإدارة والصيانة وتشتمل على الضرائب ان وجدت ولكن قبل احتياطي الاستهلاك والفائدة والاجور الأخرى على الدين .

(د) تعني عبارة «متطلبات خدمة الدين» مجموع قيمة الأطفاء (بما في ذلك الأقساط ان وجدت) والفائدة والاجور الأخرى على الدين .

المادة ١٦/٤ على المقرض ان يتخذ او يعمل على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من جهته (أ) لتأمين صيانة يتابع الدروز والفيشان المشمولة في الجزء ج من الاتفاقية وعدم ضخ مياهها بكمية تزيد عن تصاريحها . و (ب) حماية هذه الينابيع من الحراب بواسطة التحريات الهيدرولوجية وحفر الآبار وجميع الأعمال التي قد تحدث أضراراً للطبقات المائية التي تغذي تلك الينابيع حالياً بالمياه .

المادة ١٧/٤ باستثناء ما يتفق عليه فيما بين المقرض والمؤسسة يتعهد بأن : (أ) جميع مصادر المياه التي سيجري تطويرها بعد تاريخ هذه الاتفاقية لأغراض تزويد المياه لأي من البلديات والمدن والقرى المشمولة بمنطقة المياه أو لأية بلدية أو مدينة أخرى (بما في ذلك أمانة القدس) واقعة في منطقة يمكن لمجلس المياه حلماً أن تطور فقط من قبل سلطة المياه المركزية و (ب) عندما تصبح أي من هكلاً مصادر جاهزة للتشغيل ان تلزم سلطة المياه المركزية بأن تحول إلى مجلس المياه للتشغيل والصيانة هكلاً مصادر وجميع توابعها

والتزاماتها المالية العائدة اليها وان يجري هذا التحويل بموجب شروط واحكام تمكن المقرض من الزام مجلس المياه بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بها والجزء أ من المشروع حسبما هو مطلوب في هذه الاتفاقية .

المادة ١٨/٤ تصبح الالتزامات المتعلقة بالمشروع الناجمة عن هذه المادة متبعية حالا : (أ) بالنسبة لمجلس المياه عند انتهاء الاتفاقية الثانوية التي تخص الجزء أ من المشروع . (ب) بالنسبة للزرقاء عند انتهاء الاتفاقية الثانوية التي تخص الجزء ب من المشروع . (ج) بالنسبة لسلطة المياه المركزية فيما يخص تشغيل الجزء ج خط التوريد الرئيسي وبالنسبة للجزء ج من البلديات عند انتهاء الاتفاقية الإضافية التي تخص الجزء ج من المشروع و (د) بالنسبة لبانلس عند انتهاء الاتفاقية الإضافية التي تخص الجزء د من المشروع .

الفصل الخامس

صلاحيات المؤسسة

المادة ١/٥ (١) اذا ما حصلت واستمرت المدة ثلاثين يوما اية حالة نص عليها في الفقرة (أ) او الفقرة (ج) من المادة ٢/٥ او (٢) اذا ما حصلت واستمرت لمدة ستين يوما بعد ما تكون المؤسسة قد اخطرت المقرض بذلك اية حالة نص واشير اليها في الفقرة (ب) او الفقرة (د) من المادة ٢/٥ من الانظمة للمؤسسة عندئذ وفي اي وقت لاحق تختاره الاعلان بان قيمة الاعتماد المحجوز قد تحقق ومترب دفعه حالا وعند هكذا اعلان تكون التبعة الاصلية متحققة ومتربة الدفع حالا لا يعتبر اي شيء ورد في هذه الاتفاقية خلافا لذلك .

الفصل السادس

تاريخ السريان والالغاء

المادة ١/٦ حددت المواعيد التالية كشروط اضافية لسريان هذه الاتفاقية ضمن مفهوم المادة ١/٨ (ب) من النظام : (أ) بعد ما يصبح ابرام وتسلم الاتفاقية الإضافية مجازا من الطرفين او التصديق عليها من الجهات الحكومية المختصة ووضعها موضع التنفيذ .

(ب) باستثناء ما توافق عليه المؤسسة عندما يتم انجاز واعطاء كافة ما يلزم من القوانين والاجازات والمرافقات التي يطلب انجازها او اعطائها من قبل المقرض والسلطة وبلديات رام الله والبيرة والزرقاء والبلديات جزء ج وبانلس او التي يجب انجازها او اعطائها كي يمكن اجازة تنفيذ المشروع مع كافة الصلاحيات والحقوق اللازمة والمتعلقة بها .

المادة ٢/٦ يعتبر ما يلي امورا اضافية ضمن منطوق المادة ٢/٨ (ب) من النظام والتي يجب ذكرها في الرأي او الاراء التي ستزود بها المؤسسة :

(أ) بان الاتفاقية الإضافية قد اجيزت من قبل الطرفين او صودق عليها وابرمت واستلمت بالنيابة عن المقرض وسلطة المياه المركزية على التوالي وانها قائمة وموضوعة موضع التنفيذ بموجب احكامها .

(ب) بان كافة قوانين واجازات وموافقات المقرض وسلطة المياه المركزية وبلديات رام الله والبيرة والزرقاء وبلديات الجزء ج وبانلس او تلك التي يلزم القيام بها او اعطائها كي يمكن اجازة تنفيذ المشروع مع جميع الصلاحيات والحقوق المتعلقة بها قد اجيزت واعطيت بشكل سليم من قبل الطرفين .

المادة ٣/٦ لقد حدد التاريخ بعد تسعين يوما من تاريخ هذه الاتفاقية لاغراض المادة ٤/٨ من النظام :

الفصل السابع

مترقبه

المادة ١/٧ يقلل الاعتماد بالنسبة للجزئين أ و ب من المشروع في ٣١ كانون الاول ١٩٦٥ ويقلل الاعتماد بالنسبة للجزئين ج و د من المشروع في ٣١ كانون الاول ١٩٦٦ او في التاريخ او التواريخ التي يتفق عليها بين حين وآخر فيما بين المقرض والمؤسسة .

المادة ٢/٧ تحدد العناوين التالية لاغراض المادة ١/٧ من النظام :

للمقرض :

مجلس الاعمار الاردني

ص. ب. (٥٥٥)

عمان - الاردن

العنوان البرقي

جودب - عمان

للمؤسسة :

مؤسسة الانماء الدولي

1818 H. Street, N. W.

Washington 25, D. C.

الولايات المتحدة الاميركية

العنوان البرقي

INDEVAS

Washington, D. C.

المادة ٣/٧ يسمى نائب رئيس او امين عام مجلس الاعمار الاردني التابع للمقرض ايفاء بالغايات المقصودة في المادة ٣/٧ من النظام .

واشارعا بذلك وقع القراء على هذه الاتفاقية بواسطة ممثلهم المفوضين حسب الاصول وتبادلوا تسليمها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في اليوم والسنة المشار اليها اعلاه .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

سعد جمعه

عن مؤسسة الانماء الدولي

نائب الرئيس

هكذا من الله ولي

البرنامج

وصف المشروع

(الجزء ١)

يتكون هذا الجزء من المشروع من انشاء وسائل جديدة وتوسيع الوسائل القائمة حاليا لجهاز مياه الشرب لمنطقة المياه وتشغيل كافة هذه الوسائل تحت ادارة موحدة .

يشتمل هذا الجزء من المشروع على :

- (أ) عين سامية اشغال تجميع وآبار مع مضخات ومبان وخران منظم ومشرب للمواشي وخطوط انابيب ووسائل للتعقيم .
- (ب) تحسين الطريق المؤدية لعين سامية .
- (ج) محطتي دفع وخط تيار كهربائي وخط رئيسي لتوريد المياه وتوابعه ، اللازمة لرفع المياه من الخزان المنظم الى خزان جديد للتوزيع في البيرة .
- (د) في البيرة خزان للتوزيع بسعة مناسبة وخطوط توريد رئيسية من الخزان حسب الحاجة لتزويد المياه لرام الله والبيرة وامانة القدس .
- (هـ) خطوط تفرعات رئيسية الى المدن والقرى المجاورة الواقعة بجوار خطوط التوريد الرئيسية .
- (و) استملاك الاراضي وحقوق المرور .
- (ي) مساعدة فنية وادارية لدراسة وتصميم والاشراف على تنفيذ وتشغيل هذا الجزء من المشروع وعلى جهاز واعمال مجلس المياه .

ينفذ هذا الجزء من المشروع من قبل سلطة المياه المركزية ويشغل من قبل مجلس المياه .

من المتوقع انتهاء انشاء الوسائل المشمولة في الجزء (أ) من المشروع في ١ نيسان ١٩٦٥ .

(الجزء ب)

يتكون هذا الجزء من المشروع من انشاء وسائل جديدة وتوسيع الوسائل القائمة حاليا لجهاز مياه شرب الزرقاء وتشغيل كافة هذه الوسائل من قبل الزرقاء .

يشتمل هذا الجزء من المشروع على :

- (أ) انشاء وتجربة آبار في موقع حوالي ستة كيلو مترات شمالي الزرقاء وفي موقع يحاذي بتلبيس الزرقاء وتطويرها كصندر مياه مناسب للزرقاء .
- (ب) مضخات آبار منفردة مع البيوت والتوصيلات وحفرة او حفر التجميع بالقرب من حقول الالبان .
- (ج) محطة ضخ لدفع وسائل التعقيم بالكورين وتوابع ما صلت مع اتخاذ الاحتياطات المستقبل لتزويد مضخات اضافية عند الحاجة اليها .

- (د) خط لنقل تيار كهربائي مناسب الى البئر ومضخات الدفع والضوابط الكهربائية والكابلات .
- (هـ) خطوط توريد رئيسية لجريان المياه من المضخات النافعة الى الخزانات في الزرقاء .
- (و) خزان في الزرقاء وتحسين وتوسيع شبكة توزيع المياه الحالية في الزرقاء .
- (ي) مشغل لاصلاح العدادات في الزرقاء .
- (ل) صيانة مصادر المياه لجهاز مياه الشرب الحالي للزرقاء لاستعمالها كاحتياطي .
- (ن) استملاك الاراضي وحقوق المرور الاخرى .
- (م) مساعدة فنية وادارية في التصميم والاشراف على تنفيذ وتشغيل هذا الجزء من المشروع وعلى جهاز واعمال
- (بـ) بما في ذلك النواحي الحسابية والفنية) دائرة مياه الزرقاء .
- ينفذ هذا الجزء من المشروع من قبل سلطة المياه المركزية ويشغل من قبل الزرقاء .
- من المتوقع انتهاء تنفيذ الوسائل المشمولة في الجزء (ب) من المشروع في ١ نيسان ١٩٦٥ .

(الجزء ج)

يتكون هذا الجزء من المشروع من انشاء وسائل جديدة وتحسين الوسائل القائمة حاليا لاجهزة مياه الشرب بالبلديات جزء ج .

يشتمل هذا الجزء من المشروع على :

- (أ) اشغال تجميع بما فيها خطوط الانابيب ومضخات وملحقاتها وخزان على بتاييع الدروز والشيشان في الازرق .
- (ب) محطة ضخ للدفع مع وسائل التعقيم بالكورين وملحقاتها .
- (ج) استصلاح وتركيب خط انابيب البترول الفولاذي وتوابعه التي تخضع المفترض حاليا بقصد التشغيل كخط توريد رئيسي من بتاييع الدروز والشيشان الى اربد مارا بحوارة وملحقاته وجانبها ضد التآكل اذا اقتضى الامر .
- (د) خط توريد رئيسي من حوارة الى الرمثا وملحقاته .
- (هـ) خزان حديدى قرب الحصن .
- (و) سبعة محطات صحراوية للمياه .
- (ي) توسيع واجراء تحسينات لشبكة توزيع المياه وانشاء خزان في اربد .
- (ل) اصلاح وسائل الضخ القائمة حاليا على مصادر مياه اربد .
- (م) توسيع واجراء تحسينات على شبكات التوزيع في المفرق والرمثا .
- (ن) شبكة توزيع في الحصن .
- (كـ) استملاك الاراضي وحقوق المرور والاخرى .

- (مـ) مساعدة فنية وادارية في التصميم والاشراف على تنفيذ الجزء ج خط التوريد الرئيسي وشبكة توزيع اربد وعلى جهاز وعمليات (بما في ذلك النواحي الحسابية والفنية) لسلطة المياه المركزية المتعلقة بالجزء ج خط التوريد الرئيسي ، اعمال دائرة مياه بلدية اربد وعمليات مياه الشرب للبلديات جزء ج (ما عدا اربد) .
- سينفذ هذا الجزء من المشروع من قبل سلطة المياه المركزية ويشغل خط التوريد الرئيسي من قبل سلطة المياه المركزية وشبكات التوزيع تشغل من قبل البلديات جزء ج .
- من المتوقع الانتهاء من تنفيذ الوسائل المشمولة في الجزء ج من المشروع في ١ نيسان ١٩٦٦ .

(الجزء د)

يتكون هذا الجزء من المشروع من انشاء وسائل جديده وتوسيع الوسائل القائمة حالياً لجهاز مياه شرب نابلس .
يشتمل هذا الجزء من المشروع على :

- (أ) حقل آبار في عينيا حولي ١٧ كيلو متراً شمال غربي نابلس .
- (ب) مضخات منفردة على الآبار وبيوتها والتوصيلات وخزان للتجميع وملحقاتها .
- (ج) محطات ضخ للدفع واجهزة تنظيم وتعميق بالكورين وخط توريد رئيسي لايصال المياه الى نابلس .
- (د) خط لنقل تيار كهربائي مناسب للمضخات مع ضوابط كهربائية وكابلات .
- (هـ) اقامة خزان بسعة مناسبة في نابلس .
- (و) تعديل وتحسين مصادر المياه الحالية ووسائل الضخ التابعة لها .
- (ي) توسيع واجراء تحسينات على شبكة التوزيع الحالية بما فيها بيت للعدادات .
- (ل) استملاك الاراضي وحقوق المرور . . . الاخرى .
- (م) مساعدة فنية وادارية في تصميم والاشراف على تنفيذ وتشغيل هذا الجزء من المشروع وعلى جهاز واعمال (بما في ذلك النواحي الحاسوبية والفنية) دائرة مياه نابلس .
- ينفذ هذا الجزء من المشروع من قبل سلطة المياه المركزية ويشغل من قبل نابلس .
- من التوقيع الانتهاء من تنفيذ الوسائل المشمولة في الجزء (د) من المشروع في ١ نيسان سنة ١٩٦٦ .

السفارة الاردنية

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عملة التسديد

مؤسسة الائتماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادتي الاعزاء ،

- نشير الى اتفاقية الاعتماد الائتماني (مشاريع مياه الشرب) المبرمة فيما بيننا في نفس التاريخ والى المادة ٢/٣ من النظام المتعلق بها ، واستناداً الى تلك المادة نرجو موافقتكم على ما يلي :
- ١ - باستثناء ما يرد له نص فيما بعد يسدد رأس المال للاعتماد المشمول في تلك الاتفاقية وكذا اجور الخدمات المترتبة عليه بعملة المملكة المتحدة العظمى وشمالى اورندا .
 - ٢ - اذا ما رغبنا في وقت ما بان يكون رأس المال هذا واجور الخدمات قابليين للتسديد اعتباراً من تاريخ تحقق إحدى الاقساط بعملة مناسبة غير تلك الواردة في (١) (او غير تلك المعينة في هذه الفقرة ٢) فاننا سنسلم المؤسسة خلال فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد عن خمسة اشهر اشعاراً خطياً بهذه الرغبة محددين العملة الاخرى المناسبة ، عندئذ تصبح العملة المعينة بهذه الصورة العملة المقبولة لتسديد رأس المال واجور الخدمات اعتباراً من تاريخ ذلك القسط .
 - ٣ - اذا ما قررت المؤسسة في وقت ما بان عملة قابلة للتسديد بموجب نصوص هذا الكتاب ليست عملة مناسبة فان المؤسسة ستشعرنا بذلك خطياً مع تزويدنا بقائمة تتضمن العملات المناسبة :

٤ - في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هكذا اشعار ستقوم باعلام المؤسسة خطياً عن العملة التي تختارها من تلك القائمة والتي سيتم التسديد بها ، واذا ما فشلنا في ذلك تقوم المؤسسة من اجل ذلك باختيار العملة من تلك القائمة وتبعا لذلك وفي كلا الحالتين يتم تسديد رأس المال واجور الخدمات بتلك العملة اعتباراً من القسط المتحقق مباشرة بعد فترة الثلاثين يوماً هذه .

- ٥ - يكون تعيين او اختيار العملة بموجب النصوص السابقة الذكر خاضعاً بدوره لنصوص هذا الكتاب .
- ٦ - لاغراض هذا الكتاب تعني عبارة « العملة المناسبة » عملة اي من اعضاء المؤسسة التي تقرر المؤسسة في الوقت المناسب بانها قابلة للتحويل بحرية او للتبديل بحرية من قبلها بعملات اعضاء آخرين في المؤسسة لاغراض عملياتها .

رجاء ابداء موافقتكم على ما جاء اعلاه بالتوقيع عن نسخة نموذج التصديق المرفقة بهذا الكتاب واعادتها الينا

تصديق
مؤسسة الائتماء الدولي

المملكة الاردنية الهاشمية
سعد جمعه
الممثل المفوض

الكسندر ستيفنسون

السفارة الاردنية

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب جدول السلع

مؤسسة الائتماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادتي الاعزاء ،

بالاشارة الى اتفاقية الاعتماد الائتماني (مشاريع مياه الشرب) المبرمة في نفس التاريخ بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولي التي تؤمن اعتماداً يعادل ٣٥٠,٠٠٠ دولار بعملات مختلفة ، مرفق طيباً جدولاً بالسلع والخدمات التي ستشترى من عائدات الاعتماد والتي نرجو موافقتكم عليها بموجب المادة ١/٣ من اتفاقية الاعتماد الائتماني المذكورة . من المفهوم بان الثمن المقرر لتلك السلع والخدمات مشتمل على ثمن التأمين والشحن الى المراسع على المشروع .

رجاء تثبيت موافقتكم على ما جاء اعلاه بالتوقيع على نسخة نموذج التصديق المرفق بهذا الكتاب واعادتها الينا .

المملكة الاردنية الهاشمية
سعد جمعه
الممثل المفوض

تصديق

مؤسسة الائتماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

هكذا من الأشهر

جدول السلع

ما يعادل بالدولارات الأمريكية

النوعية

الجزء (أ)

١ - السلع والخدمات المستوردة

(أ) سلع لأعمال التجميع بما في ذلك الآبار في عين سامية
وأجهزة الضخ وخطوط التوريد الرئيسية والخزان
والمدادات والوصلات وتوايها وقطع الغيار
والمعدات المتنقلة .

٥٣٣,٠٠٠

(ب) الخدمات الهندسية

٧٥٠,٠٠٠

(ج) الخدمات الإدارية

١١٨,٠٠٠

٢ - مصروفات طارئة

٧٤,٠٠٠

المجموع للجزء (أ)

٨٠٠,٠٠٠

الجزء (ب)

١ - السلع والخدمات المستوردة

(أ) سلع لتطوير حقل الآبار وأجهزة الضخ وخط التوريد
الرئيسي، والخزان وشبكة التوزيع والمدادات
وتوايها والوصلات وقطع الغيار والمعدات المتنقلة
ومعدات تشغيل تصليح المدادات .

٥٢٩,٠٠٠

(ب) الخدمات الهندسية

٧٠,٠٠٠

(ج) الخدمات الإدارية

٧٠,٠٠٠

٢ - مصروفات طارئة

١١١,٠٠٠

المجموع للجزء (ب)

٧٨٠,٠٠٠

الجزء (ج)

ما يعادل بالدولارات الأمريكية

النوعية

١ - السلع والخدمات المستوردة

(أ) سلع لأعمال التجميع والمضخات وأجهزة التعقيم
والصهريج والخزان والخطوط الرئيسية لتوريد المياه
والمدادات والوصلات وتوايها وقطع الغيار
والمعدات المتنقلة لخط التوصيل الرئيسي للجزء (ج)
خط التوريد الرئيسي .

٢٥٢,٠٠٠

(ب) سلع لتحسين شبكات التوزيع في اريد مثل الانابيب
والوصلات والمدادات واصلاح معدات الضخ وقطع
الغيار والمعدات المتنقلة .

٢١٨,٠٠٠

(ج) السلع لشبكات التوزيع في الرمثا والمفرق والحصن مثل
الانابيب والوصلات والمدادات .

١١٢,٠٠٠

(د) الخدمات الهندسية

٧٩,٠٠٠

(هـ) الخدمات الإدارية

٥٦,٠٠٠

٢ - مصروفات طارئة وغير مرصودة

٨٠,٠٠٠

(أ) طارئة

١٢٣,٠٠٠

(ب) غير مرصودة

٩٢,٠٠٠

المجموع للجزء (ج)

الجزء (د)

١ - السلع والخدمات المستوردة

(أ) سلع للآبار وأعمال التجميع والمضخات وأجهزة
التعقيم ومحطات الضخ وخطوط التوريد الرئيسية
والخزان وانابيب التوزيع والوصلات وتوايها وقطع
الغيار والمعدات المتنقلة .

٥٦٠,٠٠٠

(ب) الخدمات الهندسية

١١٢,٠٠٠

(ج) الخدمات الإدارية

٢٨,٠٠٠

٢ - مصروفات طارئة وغير مرصودة

١٠١,٠٠٠

(أ) طارئة

١١٩,٠٠٠

(ب) غير مرصودة

١,٠٠٠,٠٠٠

المجموع للجزء (د)

المجموع الكلي

٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عن شروط اعادة اقراض الاعتماد

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادني الاعزاء ،

بالاشارة الى المادة ١/٤ (أ) من اتفاقية الاعتماد المبرمة بيننا في نفس التاريخ نرغب بان نؤكد لكم بان المقترض سيجعل عائدات الاعتماد او ما يعادلها متوفرة لسلطة المياه المركزية بالشروط التالية : -

(أ) فائدة - ٤٪ في السنة

(ب) اطفاء الدين - ٢٣ سنة بما فيها فترة ٣ سنوات تسامح

(ج) يكون لوكالات المقرض حق الدفع المسبق

يمكن تعديل هذه الشروط بين وقت وآخر بالاتفاق فيما بين المقرض والمؤسسة .

رجاء اللطف بتثبيت ان الشروط السالفة الذكر تحظى بموافقة المؤسسة بالتوقيع على نسخة نموذج التصديق المرفق بهذا الكتاب واعادتها الينا .

المخلص

المملكة الاردنية الهاشمية

سعد جمعة

الممثل المفوض

التصديق

مؤسسة الانماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عن الاسعار

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادني الاعزاء ،

هذا الكتاب اشارة الى المادة ١٣/٤ من اتفاقية الاعتماد الاتحادي (مشاريع مياه الشرب) المبرمة فيما بيننا بنفس التاريخ .

١ - وهو تثبيت لمفهومنا بان الاسعار الاولى التي سيتم تقاضها عن مبيع المياه ستكون كما يلي :

السعر الاول

الجزء من المشروع

- الجزء أ - ما لا يقل عن ١٠٠ فلس للمتر المكعب (سعر الجملة)
- الجزء ب - ما لا يقل عن معدل ٦٠ فلس للمتر المكعب (سعر الفرق)
- الجزء ج - ما لا يقل عن معدل ٦٠ فلس للمتر المكعب (سعر الجملة - من خط التوريد الرئيسي)
- الجزء د - ما لا يقل عن معدل ١١٠ فلس للمتر المكعب (سعر الفرق)
- ٢ - للجزء (أ) من المشروع ستضع سلطة المياه المركزية او مجلس المياه اسعاراً لبيع المياه بالجملة بحيث تؤمن نسبة تشغيل لا تزيد عن ٧٤٪ عندما يتم الاستيلاء على مصادر المياه الحالية وايضاً الاستيلاء على شبكة التوزيع سيحدد النظر في متطلبات الواردات ووضع نسبة تشغيلية تحظى بموافقة المؤسسة .
- ٣ - خلال خمس سنوات من اتمام الجزء (ب) من المشروع ، فان الزرقاء ستحافظ او تعدل الاسعار لتأمين نسبة تشغيلية للسنوات التالية لا تزيد عن ٥٠٪ .
- ٤ - ستحدث سلطة المياه المركزية اسعاراً لبيع المياه بالجملة من خط التوريد الرئيسي (ج) تؤمن نسبة تشغيلية لا تزيد عن ٨٠٪ خلال اربع سنوات من اتمام المشروع ، فان اريد تعديل الاسعار لتأمين نسبة تشغيلية للسنوات التالية لا تزيد عن ٩٠٪ ، ستضع بلديات الرمثا والمفرق والحصن اسعاراً متشابهة بموجب المادة ١٣/٤ المذكورة اعلاه وبموجب يتفق عليه مع المؤسسة .
- ٥ - خلال اربع سنوات من اتمام المشروع ، ستعدل ناهلس الاسعار لتأمين نسبة تشغيلية للسنوات التالية لا تزيد عن ٧٠٪ .
- يقصد بالنسبة التشغيلية نسبة تكاليف التشغيل والصيانة والضرائب ان وجدت والاستهلاك الى مجموع الواردات .

المخلص

المملكة الاردنية الهاشمية

سعد جمعة

من قبل الممثل المفوض

تصديق

مؤسسة الانماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عن شراء السلع

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادتي الاعزاء :

هذا الكتاب اشارة للمادة ١/٣ من اتفاقية الاعتماد الاتحادي (مشاريع مياه الشرب) المبرمة بيننا في نفس التاريخ وستؤكد طرق واساليب شراء السلع والخدمات للمشروع .

١ - ستكون سلطة المياه المركزية الهيئة المسؤولة عن شراء السلع والخدمات للمشروع .

٢ - حيثما امكن ستكون جميع المشتريات على اساس المنافسة العالمية وستحال العطاءات على اساس اقل العروض الموزونة .

٣ - لجميع العطاءات او المعدات التي يزيد مجموع قيمتها عن ما يعادل ٢٥٠٠٠ دولار سواء كانت تشتري من الاردن او من الخارج سيتم اتباع الطريقة المبينة ادناه :

(أ) دعوات المناقصة والمواصفات ووثائق المناقصة الاخرى وصيغة العطاءات المقترحة وقائمة بالمؤسسات التي سيطلب اليها الاشتراك في المناقصة او الاسلوب الذي سيستعمل في الاعلان سترسل الى المؤسسة لراجعتها والموافقة عليها قبل الاعلان عن المناقصة .

(ب) بعد استلام العروض وتحليلها فان تحليل العروض وتواصي المستشارين للحالة واسباب الاختيار ومواعيد التسليم والشروط المقترحة للدفع ستقدم الى المؤسسة للمراجعة والموافقة عليها قبل الاعلان عن اية حالة واصدار كتاب الموافقة المبدئية .

(ج) اذا كان العقد النهائي سيختلف اختلافا مهما عن المشروع المشار اليه في (أ) اعلاه عندئذ سيقدم الى المؤسسة للمراجعة والمصادقة بالصيغة النهائية او صيغة التعديلات قبل توقيعها .

٤ - الاجراءات لل عقود والمشتريات التي تقل عما يعادل ٢٥٠٠٠ دولار سيتم بموجب اجراءاتنا العادية . الا ان نسخا عن جميع الوثائق بما في ذلك الدعوة سترسل الى المؤسسة .

تصديق

مؤسسة الانماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

المخلص

المملكة الاردنية الهاشمية

سعد جفنة

من قبل الممثل المفوض

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عن الخدمات الاستشارية وعن الادارة

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادتي الاعزاء :

هذا الكتاب اشارة الى المادة ٨/٤ (ب) من اتفاقية الاعتماد الاتحادي (مشاريع مياه الشرب) المبرمة بيننا في نفس التاريخ وتؤكد تفهما لما يلي :

١ - ستستخدم سلطة المياه المركزية مستشارين للادارة او اخصائيين وستجعل خدماتهم متوفرة لمجلس المياه والوزراء والبلديات الجزء (ج) ونابلس ، سيعين لسلطة المياه المركزية على الاقل رئيس مستشارين اداريين او اخصائيين يكرس وقته كلياً لهذه الغاية لمدة اثنائها ثلاث سنوات كما سيتم استخدام مستشارين اداريين آخرين او اخصائيين للمدد التي تقرر سلطة المياه المركزية ورئيس المستشارين الاداريين او الخبير الحاجة اليهم للتأكد من ان تشغيل المشروع يسير بشكل مرضي .

٢ - ستؤسس سلطة المياه المركزية قسماً يكون مسؤولاً عن تشغيل الجزء (ج) خط التوريد الرئيسي وتقديم الخبرة الادارية بصورة مستمرة للمشروع .

٣ - خلال فترة تشغيل المشروع الاولية سيقدم المستشارون المساعدة لسلطة المياه المركزية في تدريب وتهيئة الموظفين في قسم المراقبين في سلطة المياه المركزية وموظفي البلديات مع الاخذ بعين الاعتبار اجراء التحسينات على المشروع في مجالات الادارة والجهاز والمحاسبة وسياسة المعدات وطرق خدمة المشتركين وتحضير التقارير ... رجاء تثبيت موافقتكم على ما سبق ذكره بالتوقيع على نسخة نموذج التصديق المرفق بهذا الكتاب واعادتها اليها .

تصديق

مؤسسة الانماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

المخلص

المملكة الاردنية الهاشمية

سعد جفنة

من قبل الممثل المفوض

هكذا من الأهل

١٢ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عن توقيت مجلس المياه والتحويلات

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادتي الاعزاء ،

هذا الكتاب بالاشارة الى المادتين ١٠/٤ (أ) و ١١/٤ (ب) من اتفاقية الاعتماد الانمائي (مشاريع مياه الشرب) المبرمة بيننا في نفس التاريخ لتثبيت مفهومنا بالنسبة للتوقيت المقرر حاليا من اجل احدثات مجلس المياه والتحويلات المتوه عنها في المادة ١١/٤ (أ) وهي كما يلي :-

الاجراء الذي سيتخذ

(١) تأسيس مجلس المياه حسباً هو

مطلوب في المادة ١٠/٤ (أ)

(٢) تحويل كافة الوسائل والموجودات

والالتزامات حسباً هو مطلوب في

المادة ١١/٤ (أ) باستثناء ما

يتعلق بتوزيع المياه في رام الله

والبيهره .

(٣) وسائل التوزيع والموجودات

والالتزامات المتعلقة بها في

رام الله والبيهره .

١ تموز ١٩٦٤

١ نيسان ١٩٦٥

رجاء تثبيت موافقتكم على ما جاء اعلاه بالتوقيع على نسخة نموذج التصديق المرفق بهذا الكتاب واعادتها بنا .

تصديق :

مؤسسة الانماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

المخلص

المملكة الاردنية الهاشمية

من قبل سعد جمعه

الممثل المفوض

١٢ كانون الاول ١٩٦٣

كتاب عن شروط اعتمادات العملة المحلية

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا

سادتي الاعزاء

بالاشارة الى المادة ٢/٤ (ب) من اتفاقية الاعتماد الانمائي (مشاريع مياه الشرب) المبرمة فيما بيننا بنفس التاريخ نرجو في اعلامكم بان المقترح سيوفر لسلطة المياه المركزية من اجل الجزئين أ و ج من المشروع (هذه الالتزامات ستحول بنفس الشروط الى مجلس المياه للجزء أ وبالنسبة الى وسائل التوزيع الى اربيد والرمنا والحصن والفرق في الجزء ج) ، والى بلدية الزرقاء للجزء ب وبلدية نابلس للجزء د اعتمادات لتغطية باقي كلفة المشروع المبينة في برنامج اتفاقية الاعتماد بالشروط التالية :

(أ) الجزئين أ و ب - بفائدة ٤ بالمائة في السنة يسدد راس المال على ثمانية أقساط سنوية متساوية وسنة تسامح واحدة .

(ب) الجزء ج - بفائدة ٤ بالمائة في السنة يسدد راس المال على ثمانية أقساط سنوية متساوية وستين تسامح .

(ج) الجزء د - يسدد راس المال في مدة تزيد عن ٢٠ سنة بموجب المعادلة التصاعدية المدرجة في الملحق المرفق وثلاث سنوات تسامح وبفائدة ٤ بالمائة في السنة .

رجاء تثبيت ان ما سبق يحظى بموافقة المؤسسة وذلك بالتوقيع على نسخة نموذج التصديق المرفق بهذا الكتاب واعادتها بنا .

تصديق :

مؤسسة الانماء الدولي

من قبل الكسندر ستيفنسون

المخلص

المملكة الاردنية الهاشمية

من قبل سعد جمعه

الممثل المفوض

هكذا من الأهل

١٢/ كانون اول ١٩٦٣

كتاب عن مدير مجلس المياه

مؤسسة الانماء الدولي
واشنطن - مقاطعة كولومبيا
سادق الاعزاء ،

هذا الكتاب اشارة الى المادتين ٤/٢ و ٤/٢ من اتفاقية الاعتماد (مشاريع مياه الشرب) المبرمة فيما بيننا بنفس التاريخ وتؤكد تفهمنا بان المدير العام المسؤول عن القيام بواجبات التشغيل والاداره لمجلس المياه لن يعين او يستبدل من قبلنا قبل اناحه فرصة مناسبة للمؤسسة لاستشارتها مسبقا في ذلك .

المخلص
المملكة الاردنية الهاشمية
من قبل - سعاد جمعه
الممثل المفوض

ملحق

المعادلة للتصاعدي للجزء (د) من المشروع

اذا كانت قيمة الاعتماد المحلي هي (ج) وترتب دفعها على اقساط متساوية في ٢٠ سنة يكون القسط السنوي (ن) المرتب دفعه هو

$$\frac{ج \times ن}{٢١٠}$$

حيث (ن) تغير بين ٢٠ سنة و ٢١٠ سنة وهو المجموع الحسابي للسنوات ١ الى ٢٠ .

وافقت هيئة النيابة الجليلية على الاعلان التالي القاضي بتحويل معالي وزير المالية الجمارك بعض الصلاحيات بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ .

اعلان

صادر بمقتضى المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ بالاستناد الى المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ اخول معالي وزير المالية / الجمارك صلاحية اجراء اية تسوية او مصالح او قبول غرامة تراوح بين ٥% الى ٢٠% عن اية قضية ترتكب خلالها لاحكام امر الدفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٦٢ الصادر بمقتضى المساهد (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ اذا كانت تتعلق باموال لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) دينار .

علي مسبار - مازم نسيب - عاكف الفايز

البنك المركزي الاردني

عملا بالمادة (١) من قانون البنك المركزي الاردني رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٤ تعيين موعد لتنفيذ ما جاء في العبارة المضافة الى المادة (٣٩) من القانون المذكور بمقتضى المادة (١٣) من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٠ وذلك اعتبارا من تاريخ ١/٣/١٩٦٤ .

نظام لوائح البنك المركزي الاردني

صادر بمقتضى احكام المادة ١٠ الفقرة ب من قانون البنك المركزي رقم ٤ لسنة ١٩٥٩

(١) تعريفات

- المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام لوائح البنك المركزي الاردني ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للالفاظ التالية المعاني المقابلة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
البنك البنك المركزي الاردني .
المجلس مجلس ادارة البنك المركزي الاردني .
المحافظ محافظ البنك المركزي الاردني او نائبه .
اللجنة لجنة اللوائح ، ويؤلفها المحافظ من مدير البنك رئيسا ومن مدير دائرة الشؤون الادارية في البنك واحد كبير موظفي البنك .
المدير مدير البنك او مساعده في حالة غيابه .
امين المستودع الموظف المسؤول عن قيود اللوائح والاحتفاظ بها وسلامتها او من يقوم مقامه .
الاورام الاثاث والادوات والآلات والقرطاسية والمواد اللازمة لاجمال البنك او لصيانتها .

(٢) الشراء

- المادة ٣ - يجوز للمدير بناء على تنسيب امين المستودع الموافقة على شراء لوائح لا تزيد قيمتها على ٥٠٠ ديناراً شريطة الا يجري تقسيم اللوائح المشابهة الى صفقات متعددة خلال ستة شهور وشريطة ان يراعى الشراء اجود الاصناف وادنى الاسعار .
المادة ٤ - يجوز للجنة ان تشتري مباشرة اللوائح اذا زادت قيمتها عن (٥٠) ديناراً ولم تتجاوز (٢٠٠) ديناراً شريطة ان لا يجري تقسيم اللوائح المشابهة الى صفقات متعددة خلال ستة شهور وعلى ان يراعى في ذلك اجود الاصناف وادنى الاسعار .
المادة ٥ - اذا زادت القيمة المقدرة للوائح المطلوبة عن (٢٠٠) ديناراً ولم تتجاوز (١٠٠٠) ديناراً فيجب ان تقوم اللجنة بطرح عطاء بالاورام المطلوبة على ان يقرن طرح العطاء والاحالة بموافقة المحافظ .

هكذا من الأهل

المادة ٦ - اذا زادت القيمة المقدرة للوازم المطلوبة عن (١٠٠٠) دينار فيجب ان تقوم اللجنة بطرح عطاء بالوازم المطلوبة على ان يقرن طرح العطاء والاحالة بموافقة المجلس .

المادة ٧ - اذا كانت اللوازم المطلوبة من انتاج شركة واحدة ولا تنتجها شركات اخرى فيجوز شراء هذه اللوازم دون اللجوء الى اسلوب العطاء مع التقيد باحكام هذا النظام حول صلاحيات الشراء بالنسبة لقيمة اللوازم المطلوبة .

(٣) البيع والاتلاف والشطب

المادة ٨ - أ - يجوز للجنة ان تباع بطريقة الزائدة اية لوازم لا يستعملها البنك ولم تعد له بها حاجة اذا كانت قيمتها المسجلة تقل عن (١٠٠٠) دينار على ان يوافق المحافظ مسبقاً على بيعها بالزيادة وان يوافق على السعر المعروف .

ب - اذا زادت القيمة المسجلة للوازم المنوي بيعها عن (١٠٠٠) دينار فيجب ان يوافق المجلس على بيعها بالزيادة وان يوافق على السعر المعروف .

المادة ٩ - أ - يجوز للجنة اتلاف اية لوازم لم تعد صالحة للاستعمال ولا يمكن بيعها شريطة ان لا تتجاوز قيمتها المسجلة (٢٠٠) دينار .

ب - اذا زادت قيمة اللوازم غير الصالحة للاستعمال عن (٢٠٠) دينار فيجوز للجنة اتلافها شريطة ان يوافق المحافظ مسبقاً على ذلك .

المادة ١٠ - اذا فقدت لوازم لا تتجاوز قيمتها المسجلة (٢٠) ديناراً فيجوز للجنة شطبها من القيود اذا قنعت بعدم مسؤولية احد الموظفين عنها : اما اذا زادت القيمة عن ذلك فيجب عرض الامر على المحافظ ليتخذ القرار المناسب بشأن شطبها من القيود او احالة الامر الى لجنة الموظفين او الحاكم النظامية للتحقيق في ذلك .

(٤) السجلات

المادة ١١ - يضع المحافظ التعليمات الخاصة بطرح العطاءات وقبول المزايدات وغير ذلك من الامور المتعلقة باعمال اللجنة

المادة ١٢ - يضع المحافظ نموذج سجلات الادخال والصراف ونماذج مستندات الصرف وايضا نماذج اخرى لتطبيق احكام هذا النظام .

المادة ١٣ - على امين المستودع ان يحتفظ بسجلات يقيد فيها نوع اللوازم المشتراة وقيمتها وما صرف منها ، وما تبقى بحيث تكون جاهزة للتدقيق في كل وقت . وان يحتفظ بجميع السجلات بمكان امين .

المادة ١٤ - يوقع المدير ومدير الدائرة المختصة التي صرفت لها اللوازم مستند الصرف بحسب النموذج المقرر .

المادة ١٥ - لا تقيد اللوازم القابلة للاستهلاك مما يشتري بكميات صغيرة للاستعمال القوي كالبنسنة الاذنة والصابون والكانيس والماسح وما الى ذلك عهدة في سجل اللوازم وذلك بقرار من مدير البنك ، الا انه من الواجب ان تدرج في مستند الصرف المنظم بانماطها شهادة نصها : لوازم قابلة للاستهلاك لم تقيد عهدة في سجل اللوازم .

المادة ١٦ - لا يجوز اجراء اى حرك او محو او مسح في السجلات او المستندات ويمكن اجراء تصحيح الخطأ بالمباد الاحمر وعلى المدير وامين المستودع ان يوقعوا على التصحيح في السجل ومستندات الادخالات ويضاف توقيع مدير الدائرة التي صرفت لها اللوازم على التصحيح في مستندات الصرف .

(٥) احكام عامة

المادة ١٧ - توسم جميع لوازم البنك ، امكن بوسم خاص او بطبع اسم البنك عليها .

المادة ١٨ - للمحافظ ان يتدرب من يختاره من موظفي البنك للقيام بمهمة التدقيق المفاجيء على قيود المستودع وجرده محتوياته على ان يجري هذا التدقيق مرة واحدة على الاقل كل اربعة شهور .

المادة ١٩ - للمحافظ ان يأمر بتقديم كفالة مالية بالمبلغ الذي يرى انه يتناسب مع مسؤولية امين المستودع او من يقوم مقامه .

تعليمات صادرة بمقتضى المادة ١١ من نظام لوازم البنك المركزي الاردني .

المادة ١ - تقدم طلبات شراء اللوازم الضرورية من قبل رؤساء الاقسام الى المدير للموافقة على مبدأ الشراء بعد التثبت من موجودات المستودع ومن انها لوازم لا تزيد عن الحاجة .

المادة ٢ - يتم الشراء المنصوص عنه في المادتين ٣ ، ٤ من النظام بعد الحصول على ثلاثة عروض على الاقل من المحلات التجارية التي تتعاطى الاتجار بنفس اللوازم المطلوب شراؤها تمكنا من معرفة الجودة والسعر المناسب .

المادة ٣ - تتولى اللجنة القيام بالامور التالية :

أ - دراسة مواصفات العطاء وتدقيقها والاعلان في جريدتين يوميتين او اكثر عن اللوازم المطلوبة ووصف موجز عن كمياتها مع بيان وقت تسليمها وفتح العطاء وبالإضافة لهذا يجوز لها الاعلان في الاذاعة او ارسال دعوة العطاء الى التجار والشركات التي تعهد فيهم المقدرة والكفاءة على تقديم اللوازم وذلك قبل موعد فتح العطاء بمدة لا تقل عن الاسبوعين .

ب - يخصص صندوق حديدي خاص للعطاءات بثلاثة مفاتيح يكون مع المدير وكل من العضوين مفتاح خاص له ، وعلى المناقصين ان يقدموا عروضهم ضمن غلافات محتومة ومعنونه باسماء محلاتهم التجارية وان يضعوها في الصندوق في الوقت المحدد في الاعلان ولا تقبل العروض التي ترد متأخرة .

ج - على المناقصين تقديم عينات اللوازم التي قدمت العروض حولها اذا كان ذلك مستطاعا وتسلم هذه العينات الى سكرتير اللجنة الذي يختصها ويوقع عليها ويحفظها في مكان امين لدراسة اللجنة .

د - تفتح اللجنة بكامل اعضائها الصندوق في الوقت المحدد وتفض الغلافات ويسجل السكرتير على نماذج خاصة تفاصيل العروض باشراف اللجنة .

هـ - تدقق اللجنة المناقصات واية وثائق او جداول مرفقة بها وتتأكد من انها صحيحة وسليمة ومن انها موقعه من قبل اصحابها او المفوضين عنهم بالتوقيع .

و - على المناقصين ان يرفقوا بمناقصاتهم كفالة مالية من البنوك المحلية او بتحويل مالي مصدق من البنوك المحلية يعادل ١٠ ٪ من قيمة اللوازم المشتبه في عرض المناقص . وعلى اللجنة ان تثبت من ان هذه الكفالة مرفقة مع العرض .

ز - يجري فحص هذه العينات مخبريا في مختبر واحد او اكثر على حساب المنافس اذا كان ذلك ممكنا ومناسبا للتأكد من جودة العينات المعروضة ومطابقتها للمواصفات وان ترسل نتائج الفحص المخبرية بصورة مكتومة الى اللجنة للاستشارة بها قبل اجالة العطاء .

هكذا من الأشهر

ح - في جميع الحالات تجري الاحالة القطعية على صاحب العرض الذي تكون اسعاره اقل وتتوفر في الصناعة الجودة المطلوبة ، وتكون اللجنة مقتنعة بكفاءة صاحبه المالية والتجارية ، اما اذا تساوت الاسعار والجودة يقسم العطاء بالتساوي ، اما اذا رأت اللجنة بان السعر الاقل لايناسب مصلحة البنك لاسباب ترتأيا فعليا ان تدرج هذه الاسباب عندما تحيل العطاء بسعر اعل من السعر الاقل.

ط - تسلم اللوازم المنصوص عنها في المادة ٣ من النظام الى المستودع بعد موافقة المدير على استلامها للتأكد من انها هي نفس اللوازم التي تم شراؤها . وتسلم اللوازم المنصوص عنها في المواد ٤ و ٥ ، ٦ ، ٧ الى المستودع بعد معاينتها من قبل اللجنة وتنظيم ضبطها وبكياتها وبنائها مطابقة لشروط العطاء ومواصفاته وعيناته ورفق مأمور المستودع نسخة من هذا الضبط مع مستند الادخالات الذي يتم استلام هذه اللوازم بموجبه .

ي - تعاد الى المناقصين الذين لم يحل عليهم العطاء او جزء منه جميع العينات التي قدموها بعد احالة كل عطاء اذا طلبوا ذلك .

ك - على اللجنة ان ترفع قرار الاحالة الى المحافظ في غضون ثلاثة ايام من تاريخ الاحالة وعلى المحافظ المجلس التصديق او عدم التصديق على القرار في غضون اسبوع من تاريخ استلام قرار الاحالة .

ل - اذا استنكت المناقص الذي تقررت الاحالة القطعية عليه ، عن تنفيذ العطاء ، او تأخر عن تقديم اللوازم في وقتها المحدود ، او تأخر في تقديم اي كمية من اصل العطاء او عجز عن تقديم اي كمية في وقتها المحدد للجنة بموافقة المراجع المختصة اتخاذ ما يلي من الاجراءات .

١ - مصادرة التأمين كله او جزء منه وقيده ايرادا لحساب البنك .

٢ - بالاضافة الى مصادرة التأمين كله او جزء منه الحق بشراء اللوازم من الاسواق التجارية بالاسعار الراجحة والرجوع على المناقص بفرق السعر .

٣ - حرمان المناقص من الدخول في مشتريات لوازم البنك للمدة التي تراها اللجنة مناسبة .

م - اذا ثبت بان احد المناقصين قد ورد لوازم للمستودع بطريق الغش للجنة الحق بالعودة عليه بتحصيل الضرر ولها بموافقة الجهات المختصة حرمانه من الدخول في المناقصات للمدة التي تراها مناسبة مع الاخذ بعين الاعتبار قيمة الضرر الذي حصل للبنك . وبعد دفع قيمة هذا الضرر ، وعليها ان تحيط المجلس علما باسم الموظف الذي ارتكب خطأ الاستلام ليتخذ بمقتضى الاجراءات المناسبة.

ن - في حالة التعاقد على شراء لوازم من مصادر اجنبية فان مثل هذا الشراء يجب ان يتم بموجب اتفاقيات خاصة ويجوز فتح الاعتماد المالي لها مقابل تسليم بوالص الشحن المعززة بالوثائق والمستندات التي تثبت انطباق البضاعة على شروط العطاء وبعد معاينة اللجنة للبضاعة ايضا ، واذا كان من شروط الاتفاقية بان يكون الدفع على الحساب فعلى الجهة الاجنبية ان تقدم كفالة مالية او تحويل مالي مصدق من احد المصارف في ذلك البلد ويكون مقدار الكفالة معينا من قبل اللجنة بموافقة الجهات المختصة . وان يفتح سجل خاص بهذه الاعتمادات يتضمن حقول كافية للذكر تفاصيل كل اعتماد .

ص - على اللجنة ان تضع سجلا خاصا بقراراتها تدون فيه تفاصيل كل عطاء :
ع - تعاد جميع التأمينات للمناقصين الذين لم يفوزوا بالعطاء على ان تؤخذ توقعيهم على عروضهم باستلام التأمينات .

ف - تبلغ اللجنة المناقص الذي تقررت الاحالة القطعية عليه بعد تصديق الجهات المختصة على العطاء وذلك بكتاب خطي يتسلمه بتوقيعه الشخصي او عن طريق البريد المضمون .

١ - البيع

١ - على اللجنة ان تعين اللوازم المراد بيعها وان تثبت من ان هذه اللوازم قد اصبحت زائدة عن الحاجة ، او لم يعد بها للبنك حاجة او انها اصبحت غير صالحة للاستعمال . وان تنظم تقريرها بذلك يقرن بموافقة المحافظ او المجلس على البيع .

٢ - يجري بيع هذه اللوازم بطريق المزايعة العلنية بعد الاعلان عنها في جريدتين يوميتين او اكثر كما يجوز الاعلان عنها عن طريق الاذاعة وذلك قبل موعد البيع بمدة اسبوع .

٣ - تتم الاحالة القطعية من قبل اللجنة بموافقة المحافظ او المجلس على المزاود الاخير ولا تسلم اليه اللوازم الا بعد ان يدفع ثمنها ويقيد في حساب ايرادات البنك .

٤ - يتم تسليم هذه اللوازم من قبل مأمور المستودع الى المزاود الاخير بموجب مستند اخراجات مثبت عليه رقم الوصول بالدفع وتاريخه ، وتسلم النسخة الاولى من هذا المستند الى المشتري وتوزع نسخة هذا المستند الموجودة بالارومة بتقرير اللجنة بعد المعاينة وتقرير اللجنة بالاحالة ومن ثم تنزل المبيعات من رصيد السجل ويذكر بجانب مستند الاخراجات في السجل بانها لوازم مباعة ومدفوع ثمنها بموجب الوصول المثبت على سند الاخراجات .

٥ - الانلاف

١ - على اللجنة ان تعين اللوازم المطلوب انلافها قبل المباشرة بالانلاف وتنظم ضبطا موقعا بقرار فيه ان اللوازم قد اصبحت بحالة لا يستفاد من بيعها . وترسل نسخة من هذا الضبط الموقع الى مأمور المستودع ليعزز شطب هذه اللوازم بهذا المستند القانوني او للمحافظ للموافقة على الانلاف بحسب ما يقتضي النظام .

٢ - يتم الانلاف باشراف اللجنة وعليها ان تنظم ضبطا اخر بان الاعداد والكميات المدرجة في قائمة مأمور المستودع قد تم انلافها (ويذكر طريقة الانلاف في التقرير) باشراف اللجنة ليربط هذه التقارير مع مستند الاخراج الذي يتم بموجبه شطب هذه اللوازم من عهدة المستودع .

٦ - موجودات المستودع

١ - عندما يتغيب مأمور المستودع عن اداء وظيفته لاي سبب من الاسباب الاستثنائية او المرضية التي تحول دون قيامه بدور التسليم والتسلم للموظف الذي يقوم مقامه ، فعلى المحافظ ان يعهد الى اللجنة او اية لجنة اخرى يؤلفها من ثلاثة موظفين للقيام بجرد موجودات المستودع ومقابلتها على ارصدة السجل وبيان الزيادة والنقص ان وجدا وان توقع اللجنة او اللجنة الاخرى على هذا الجرد الذي يجب ان يكون منظما على خمسة نسخ وان يتم دور وتسليم موجودات المستودع من قبل هذه اللجنة الى الموظف الذي يقوم مقام مأمور المستودع ويجب ان توقع قوائم الجرد من المسلم والمسلم .

جدول رسوم الانتاج المحلي على البطاريات

جندول الاسعار بالمفرق

النوع	عدد اللوحات في البطارية	طاقة التخزين (امبير ساعة)	قوة الشحن بـالامبير	الرسوم المقرر فلس	النوع
١٣ A ٦	٣٩	٨١	٥	٦٢٠	
١٥ A ٦	٤٥	٩٥	٦	٧١٠	
١٧ A ٦	٥١	١٠٨	٨	٨٨٠	
٩ B ٦	٢٧	٦٢	٤	٥٣٠	
١١ B ٦	٣٣	٧٧	٥	٦٤٠	
١٣ B ٦	٣٩	٩٣	٦	٧١٠	
١٥ B ٦	٤٥	١١٠	٧	٧٩٠	
١٧ B ٦	٥١	١٢٤	٨	٨٨٠	
L ١٧ B ٦	٥١	١٢٤	٨	١٨٠	
١٩ B ٦	٥٧	١٤٠	٩	٩٦٠	
٢١ B ٦	٦٣	١٥٥	١٠	١٧٥	
١٧ C ٦	٥١	١٤٠	٨	٨٨٠	
١٩ C ٦	٥٧	١٥٨	٩	١٧٠	
٢١ C ٦	٦٣	١٧٥	١٠	٤٠٠	
٢٥ C ٦	٧٥	٢١٠	١٢	٤٨٠	
١٥ T ٦	٤٥	١٧٠	١٠	٨٧٠	
١٩ J ٦	٥٧	١٠٨	٩	١٧٠	
٣ M ٦	٩	٨	١٥	٢٩٠	
٥ M ٦	١٥	١٦	٢	٣٤٠	
٩ A ١٢	٥٤	٥٤	٤	١٣٠	
١٧ B ١٢	٤٧	٤٦	٤	٩٢٠	
١٩ B ١٢	٥٤	٦٢	٤	١٣٠	

هذا الجدول يبين الرسوم المقررة على الانتاج المحلي في البطاريات المختلفة، وذلك حسب الطاقة التخزينية وقوة الشحن وعدد اللوحات في البطارية. والرسوم المذكورة هي بالدينار الفلسطيني.

النوع	عدد اللوحات في البطارية	طاقة التخزين (امبير ساعة)	قوة الشحن بـالامبير	الرسوم المقرر فلس	النوع
Z ٩ B ١٢	٥٤	٦٢	٤	١٩٠	
C ٩ B ١٢	٥٤	٦٢	٤	١٣٠	
١١ B ١٢	٦٦	٧٧	٥	٢٣٠	
١٣ B ١٢	٧٨	٩٣	٦	٤٢٠	
٢١ B ١٢	١٢٦	١٥٥	١٠	٢٨٠	
V C ١٢	٤٢	٥٢	٤	١٣٠	
L ٩ C ١٢	٥٤	٧٠	٥	٤٠٠	
١٥ C ١٢	٩٠	١٢٢	٥	٩٢٠	
١٧ C ١٢	١٠٢	١٤٠	٨	١٢٠	
S ١٧ C ١٢	١٠٢	١٤٠	٨	١٢٠	
١٩ C ١٢	١١٤	١٥٨	٩	٢٩٠	
٢١ C ١٢	١٢٦	١٧٥	١٠	٥٠٠	
S ٢١ C ١٢	١٢٦	١٧٥	١٢	٦٤٠	
٢٥ C ١٢	١٥٠	٢١٠	١٢	٦٨٠	
١٥ T ١٢	٩٠	١٧٠	١٠	٤٠٠	
V H ١٢	٤٢	٣٢	٣	٨٥٠	
٩ H ١٢	٥٤	٤٢	٣	٩٧٠	
١١ H ١٢	٦٦	٦٣	٤	٢٣٠	
١١ J ١٢	٦٦	٦٠	٥	٢٣٠	
١٣ J ١٢	٧٨	٧٢	٥	٣٦٠	
S ١٩ J ١٢	١١٤	١٠٨	١٠	٢٣٠	



هذا من المجلد